



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق الانسان علما للبيان وتزل على
 اوسطهم افضل الرسل بافصح اللسان القرن المعجز يا قاهر سورة مصافح
 الخطباء من فصحاء عدنان وبلغا قاططان والصلاة والسلام الثامن الدائم
 عليه وعلى اله الاطهار وخلفائهم من الامهار الفاضلين القاصدين لظهار
 دينه علي سائر الاديان اعناق الاكاسرة وظهور الجبابرة بالسيوف والسنا
 ما افتقر العاني الى الالفاظ والبيان واضطر المباني في التفهيم والبيان
 وبعد فلما تطابقت افكار العقلاء وتوافقت انظار العلماء على ان اعلى
 المطالب وانها المراتب الترتيب بالعلوم والمعارف والتميز لاحاطة ما فيها
 من اللطائف وان جملها بل كلها يحتاج الى انواع الكلمات في الاعلام
 والاستعلام والى معرفة اوضاع اللغات وان رسالة الوضع المستوية
 الى افضل المحققين والكل المدققين عضد الملمة والذين تفهم الله بقرانه
 واسكنه جبروته جنانة نعم العون في التجلي بها والتميز بتخصيل ما فيها
 الا انها الغاية الاجاز والاختصار شتر للقاصدين لعين النظار وتبرقت
 المطالب والاعتبار نه بن ذلك ان اسطر الكلام مقدار المدام وارفح التكا
 عن وجوه مقصودات في الخيام فكتبته هذه الشرح بالتقسيم بعض الاصول
 وطلب طلاب الزمان مع ما في من فطر الملل وصديق البال والكلال فحاج
 جهد الله وفق الارتاد وطبق المدام والان اوان القليل والقال فيما ذكره المم
 وقال هذه هي الرسالة المحقة او المقطرة المنيرة المنوية لان اصل اسم
 الاشارة ان يشار به الى محسوس شامد فاذا اشير به الى ما ليس كذلك
 فجعله كالمحسوس المشامد بخودكم انتم ربكم وذلك كما علمني نبي وتلك
 الجنة فابدية وهي في اللقمة استغذت من علم او مال وفي العرف
 هي وكذلك الغاية المترجمة في اللغة بالتمانية والفرض المسترف بها بالقصد
 مصلحة مترتبة على فعل فمن حيث هي نتيجة للفعل تنتمي فائدة ومن

حيث انها على طرفه تنتمي غاية ومن حيث هي مطلوبة للفاعل تنتمي بالافعال
 على الفعل تنتمي غرضا ومن حيث هي باعثة للفاعل بالافعال على الفعل
 تنتمي على غايية فالغاية هي الغاية بقران بالثبات وتختلفان بالاعتبار
 كالم الغرض والعللة الغايية كذلك لان الغرض بالنسبة الى الفاعل والعللة
 الغايية بالنسبة الى الفعل ولهذا التحقيق قالوا لا يعمل افعال الله
 بالاغراض والعلل لان ثبوت الغرض للفاعل من فعله يستلزم
 استعماله بغيره وهو العلة لفعله يستلزم تقصاينه في فاعليته وليس
 يلزم من ذلك عبث في افعاله فاعلم انهما مستتملة على حكم ومصلح لا يخص
 الا انها ليست عللا لافعاله ولا غرضا لافعاله فان قلت الرسالة عبارة
 عن الالفاظ المخصوصة والعبارة المحفوظة والغاية هي المعاني المستقاة
 منها فكيف تحمل عليها قلت من قيد المجاز المرسل المتعارف المشهور
 توارثوه كابرا عن كابر او نقول كما تحمل الرسالة عبارة عن الالفاظ الدالة
 على المعاني المخصوصة كذلك بخلاف عبارة عن المعاني المستقاة من تلك
 الالفاظ فالاشارة اليها لا اليها فان قلت كان المتعارف عندهم الابد
 بالشملة والحدثة عملا بما صدر من صدر النبوة صلى الله عليه وسلم كل امر
 ذي بال لم يبد فيه بشيء من اسم الله فهو ابتداء وكل امر ذي بال لم يبد فيه
 بالحدثة فهو اجدم وقد تركنا في بعض النسخ او الثانية فقط في الاكثر
 فلم يعد بالسنه قلت يكفي في العمل بالسنه ان يذكر باللسان او يحظر
 بالبال ويصح الجواب على ترك الثانية فقط ان الشملة تتضمن معنى
 الحدثة ولانه لم يجعل ذات بال وحال ولم يعد ما العزاذ بال لانهم كالمجربين
 على اثباتها في ابدية تصفاتها ولم يتركها لاعتبارهم بكتاب الله تعالى
 اشتمال الكل على اجزائه صفة لقائده او خبر بعد خبر على مقدمة وتقسيم خاتمة
 وجه الصبط ان المذكور فيها ويسمى باسم من هذه الاسماء لا يخلو من ان يفيد

ربهم

المقصود بالذات او ما يتعلق به فالاول التقسيم والثاني لا يخلو
من ان يتفق به فتعلق الاعانة او التكميل فالاول المقدمة والثاني
الخاتمة ولا يقع خروج منه لجملة المصدرة بها لانها بمنزلة الخطبة
وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتبيينه وتقسيم وخاتمة
فنهو واقع من قلم الناسخ لان التبيين من المقدمة على ما ينبغي
وبذلك يشعر تنكيه وتعرف الاجز الثلاثة المقدمة هي في اللغة
صفة ما خوذت من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم كما قيل في قوله تعالى اما الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله
ورسله ومنه مقدمة الكتاب وهي طائفة منه قدم امام المقصود
لا يتبطله وانتفاع بافيه ومقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع
ومما زاد في الكلام ولكن لا يلحق ذكره في هذا المقام وهي مبتدأ
تعريف العهد الخارجي كما اشارنا اليه سابقا وما بعده خبره بنوع تاول
فتامل او خبر مبتدأ محذوف اي الجز الاول **اللفظ** ملو في الاصل
بمعنى الرمي مطلقا وقال في التوضيح اللفظ الاصداق طاشي
من الهم فلهذا قال في التتبع القرآن نظم والعللي المعني ولم يقل لفظ
قال وان صدق عليه حد اللفظ لان في اطلاقه عليه نوع سوادب ثم
نقل الى معنى المفعول كالقول والضرب اي ما يتلفظ به لاشان انه في
حرفا او ما يتركب منه وتعريفه للعهد الخارجي او المقصود منه اللفظ
الموضع المختار المهور وفيما بينهم ولا يقع عدم سبق ذكره
اداعى بالقرابن غرض الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
وتوكل لمن دخل السوق ليثبت اغلق الباب وقيل للجيش باعتبار
الجود في ضمن البعض وانما عبر بلفظ المضاع وقال قد يوضع
ولا يستحضر الصورة كما في قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير

الاجز الثلاثة المقدمة على ما ينبغي
الشروع في المقصود على بصيرة
امام المقصود لا يتبطل بها بل
بمعنى تقدم كما قيل في قوله تعالى
المقدمة هي في اللغة صفة ما خوذت
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم كما قيل
في قوله تعالى اما الذين امنوا لا
تقدموا بين يدي الله ورسله ومنه
مقدمة الكتاب وهي طائفة منه قدم
امام المقصود لا يتبطله وانتفاع
بافيه ومقدمة العلم لما يتوقف
عليه الشروع ومما زاد في الكلام
ولكن لا يلحق ذكره في هذا المقام
وهي مبتدأ تعريف العهد الخارجي
كما اشارنا اليه سابقا وما بعده
خبره بنوع تاول فتامل او خبر
مبتدأ محذوف اي الجز الاول اللفظ
ملو في الاصل بمعنى الرمي مطلقا
وقال في التوضيح اللفظ الاصداق
طاشي من الهم فلهذا قال في
التتبع القرآن نظم والعللي المعني
ولم يقل لفظ قال وان صدق عليه
حد اللفظ لان في اطلاقه عليه نوع
سوادب ثم نقل الى معنى المفعول
كالقول والضرب اي ما يتلفظ به
لاشان انه في حرفا او ما يتركب
منه وتعريفه للعهد الخارجي او
المقصود منه اللفظ الموضع
المختار المهور وفيما بينهم ولا
يقع عدم سبق ذكره اداعى بالقرابن
غرض الامير اذا لم يكن في البلد
الا امير واحد وتوكل لمن دخل
السوق ليثبت اغلق الباب وقيل
لجيش باعتبار الجود في ضمن
البعض وانما عبر بلفظ المضاع
وقال قد يوضع ولا يستحضر الصورة
كما في قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح فتثير

سحابا او لكون الوضع موثرا عن اللفظ والوضع يطلق بالاستشراك
اللفظي على كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسنة بانه منها
وعلى ما يثبت غرضه للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
ومما ان غير مراد من هذا وعلى تخصيص شيء بشي ليعلم الثاني
عند ادراك الاول او احساسه ومما ايم المراد وغيره وعلى
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه على تعيين اللفظ بنفسه
لمعني ومما ان من التعريفين واحد مراد بالوضع ممتنا وبه
في تعريف الكلمة وتعريف الحقيقة والمجاز غير ان بنفسه صلة
الدلالة في الاول وفي الثاني صلة التعيين فخرج المجاز عن
كونه موضوعا لمعناه المجازي اذ لا دلالة ولا تعيين له بنفسه
بل بالقرينة دون المشترك لانه قد عين الدلالة على كل واحد
من معنييه او اكثر بنفسه وعدم دلالة على التعيين لغا
الاشتراك لا ينافي في ذلك فانه قلت يخرج الحرف ايضا عن ان
يكون موضوعا اذ لا دلالة بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره انه مشروط ولا لانه على معناه الا فرادى
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معناه ما ذكرت بل ما دل على معنى
ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثل يدر بنفسه على التفر
الذي هو في الرجل ومثل في قولنا مثل قام زيد يدر بنفسه على
الاشتغال بالذي في جملة مثل قام زيد سلمنا ذلك لكن معني الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم ومما اشتملها
للحرف ايضا لان الفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها
الا ان معانيها ليست تامة في انفسها بل تحتاج الى الغير كذا قال القائل
وهذا مقام المقال تركناه خوف الاملا لشخص كاش

المضم اذا عارض بتعلق به مهننا لان المقصود من الرسالة تحقيق المعنى
 الحرف والضم والبهات والقسمة الاولى وان كان كذلك الا انه لما شارك
 الثاني الذي له قوة وتعلق تام بالمقصود في تشخيص المعنى فعرض له المنزلة
 فوضع صاحبها وما كون الوضع خاصا والموضوع له عام فاستعمل
 لان الكليات تدرك بالاشخاصات اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ
 للشخصات وليست الشخصات كذلك بالقياس الى كليتها لان
 الجزى ليس وجهها من وجه الكلي ليتوجه العقل به في تصور الجمال
 بل الامر بالعكس **انه** عطف على اللفظ فيصح تقدير اللفظ اي لا انه وعده
 الموضوع له **فالوضع كلي عام** لان منفصل الواضع عند الوضع ابر
 كلي عام والموضوع له **مشخص** اي كل واحد من الشخصات المكونة
 بمكة الامر المشترك الكلي فان قلت قد اشتبه فيما بينهم ان وضع
 المفردات ليس لافادة مستحيات لانتزاعها الدور بل لافادة
 المعاني التركيبية فقله لا يفياد ولا يفهم الا واحد بخصوصه يفيد ما
 ينافيه قلت له ادب لافادة الدلالة عليه وارادوا بالافاد فليس لافادة
 مستحياتنا تحصل معانيها في ذلك السماع ابتداء استلزام الدور
 لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة بما غير مستوية النسبة
 اليها ولا غير بالاستحالة ندرج احد المتساويين على الاخر فتوقف
 العلم باختصاصها على العلم بانفسها ابتداء مع امتناع عد
 ما يتبقى الى التهم عند التلفظ بها من مجرد القصد الى مستحياتنا فايده
 بشهادة الوجدان وقال بعض الافاضل في بيان ان الوضع نسبة
 بين اللفظ والمعنى يتوقف العلم به على العلم بالموضوع بكل من اللفظ
 والمعنى فلو توقف العلم بالمعنى على العلم بالموضوع لزم الدور بكل
 الفرض منه اخطار معانيها واحضارها في السماع ليحكم عليها او

وبذلك لا يبعد افادة بشهادة الوجدان وما قيل في دفع الدور ان الموقوف
 على العلم بالموضوع هو فهم المعنى من اللفظ او فهمه في الحال وهو لا يتوقف
 على فهم من اللفظ ولا على فهمه في الحال بل فهمه في الجملة وفي الزمان الثاني
 فليس يشهد فلا بد من ارجاعه الى ما ذكر من الاخطار والافلاحي في بطايل
 واعتراض عليه بانه لا وجه لتخصيص هذه البعث في المفردات فان
 وضع المركبات ايضا لو كان لافادة معانيها لزم الدور بين ما ذكر في الفرز
 فان المركبات ايضا موضوعة وضعا نوعيا بازا معانيها فلو توقف العلم
 بمعانيها على العلم باوضاعها وقد ذكرنا ان الوضع نسبة بين اللفظ
 والمعنى في توقف العلم به على العلم بكل من طرفيها فيلزم الدور ولحين
 عنده ان العلم بالمعاني المركبة انما يتوقف على العلم بوضع مفرداتها المعاني
 لاعلى العلم بوضع المركب للمعنى التركيبي فلا دور وحاصله منع كون
 المركب موضوعا بازا معني اذ يكفي في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع
 المفردات واورده عليه انه لو كفى عليه في افادة المعاني للمركبة مجرد
 العلم باوضاع مفرداتها لم يحصل اختلاف لافادة في التركيب عند ان
 في اللفاظ المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنا ضرب موسى
 عيسى وقولنا ضرب عيسى موسى ولجيب بان الهيئتين التاليفيتين
 الخاصة كواحد من المفردات فلا تتفق المفردات على اختلاف الهيئتين
 المذكورة ورد بانه حينئذ يتوقف العلم بالمعنى للمركب على العلم بوضع
 الهيئتين التاليفيتين لما قصده منها ولا شك في توقفه على العلم بوضع
 المسند اليه والمسند اليه والعلم بوضع هذه الثلاثة يتوقف
 على العلم بوضع المعنى للمركب فيدور فلا يكون الفرض من الوضع
 افادة المعنى التركيبي وعناية ما قيل في التفصي عنه انه لا حقا
 في جميع العلوم المنفصلة باوضاع هذه الاشياء غير العلم بوضع

المركبات

المجموع فاستفادة العلم بمجموع المعنى موقوفة على جميع تلك العلوم لا
على العلم بوضع المجموع وهذا العلم يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا يورث
وذلك أي اللفظ الموضوع لشخص باعتبار امر عام والتعبير بذلك
لكمال التمييز **مثال** اسم الإشارة فان هذا مثلا موضوع وقد ينفذ
النسخ موضوعه بالاضافة الى ضمير هذا كسماءه وقد يقال بالتأنيذ
الكلمة فيؤول عند رجوع ضمير سماءه باللفظ ونحوه وما هو مجزئ عنها
وسمائه المشار اليه **الفرد** المذكور **الشخص** مطلقا بحيث يقبل
الشركة تأكيد الشخص لدفع توهم التجزؤا وبيان لمعنى شخص علم
ان توضيح الكلام في هذا المقام ان الواضع اذا تصور لفظا خاصا ومعه
معينا جزئيا او كليتا وعين بازاد ذلك المعنى او بكل فرد مما يصدق عليه
فهو وضع شخص وفيه هذا المعنى ينطلي بغير اللفظ بوضعه
ومحتمل استعماله بخصوصه في ذلك المعنى او فرد منه لا غير واذا
تصور اللفظ مخصوصة في ضمن لمركبي وحكم حكما كليتا بان كل لفظ
منه من تحت عن الدلالة بنفسه على كذا فهو وضع نوعي ويترتب
عليه اقسام معاني غير محصورة بقصورها الواضع على وجه الاجمال
بامر عام من الفاظ غير معدودة واستعمالها فيها حقيقة وذلك
مثل الجمع والمشتقات والمركبات وبالجملة ما يبدل بالهيئة ووضوح
من هذا التوضيح ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال
ولنبينك على قاعدة جلية وهي ان الواضع النوعي قد يكون بثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكنية كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على معنى مخصوص بهم بواسطة تعيينه له مثل الحكم
بان كل اسم اضر الف او يامفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفظ
من مدلول ما لم يلحق باخر مدله العلامة وكل اسم غير لما هو حال

وسمائي

وسمائي ومسميات فهو جميع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع
عرف باللام فهو جميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من
باب الحقيقة بمثالة الموضوعات الشخصية باعتبارها بل اثر الحقائق
من هذا القبيل كالمشتق والمجموع والمضمر والمنسوب وعامة
الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة
على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ
معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن
ارادته ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودا عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا
التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى
المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بجاز
ومثله مجاز لتجاوز المعنى الاصل الى الوضع عند الاطلاق بمراد به
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بازد يفرق اللفظ بعينه بالتعيين او بغيره في القاعدة الدالة على
التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز
ويشمل الشخص والقسم الاول من النوعي لانه كلامه ولا يكون
خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له في الوضع النوعي ملحوظا
للاوضاع على التفصيل ولا شيء من الموضوع فيه شخصا ايضا جلا
الوضع الشخصي فلهذا سمي الاول نوعيا والثاني شخصا فثبت
اي هذا تنبيه وموعبة عن عنوان البحث يدل عليه الاجازات
التابعة بطريق الاجمال بحيث لو لم ينكر يعلم بادي نامل وقيل
موعبة عما وجد النظر لما قبله يعلم منه وقيل موعلة من
بتفصيل ما علم اجالا وقيل موعبة عن اجازات اتيه تتعلق باجاء

سابقة وهذه كلها مقاربات معني وتناسبات منها ما هو من مدنا
الغيبيل اي اللفظ الموضوع لشخصات بملاحظة امر عام لا يغيب
التشخص **الاجتزاع** والتعاني عند اطلاق بحيث لا يجنل
غيره الابغنية معينة فافعة لمزاحة الغير ولما كان هذا
حكما بدنيا يجزم به العقل بعد تصور طرفيه عنونه بالتنبيه
لا يقال البديهي لا يحتاج فيه الى دليل وقد اثبت به وقال لا شتوا
نسبة الوضع اي وضع ذلك اللفظ الموضوع الى جميع **المجا**
لانا نقول هذا تنبيه على من غفل عن تصور طرفيه على وجه ينوط
به الحكم فان بعضا لبديهيات قد يحتاج الى تنبيه بالنسبة الى
بعضها لاذمان اعلم ان تحقيق المرام من هذا الكلام ان الموضوع
بالوضع العام لخصوصيات الشخصات وان لم يكن مشتركا
بينها اشتراكا لفظيا كالعين بين معانيها لان وضع واحد
ولا بد في المشترك من نقد والوضع لكنه في حكم المشترك في
نقد المعني والاحتياج الى التنبيه ليتبين ما اريد به على ما يحى
فاعرفه **التقسيم** هو ضم قيود متباينة او متغايرة الى مفهوم
كلي ليحصل من انقسام كل قيد اليه قسم منه فالاول تقسيم حقيقي
يتباين فيها الاقسام والثاني غير حقيقي تتخالف فيه الاقسام
ويتصادق فيجب كون مورد القسمة مشتركا بين جميع اقسامه
وليس فيه حكم الاجنب الصورة فلا يكون قضية في الحقيقة
واذا قصد به الحكم خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية
طبيعية على قياس ما عرف في المرفق واما التعريف اللفظي فالمقصود
بما التقدير دون التصور فهو خارج عن المرفق الحقيقي
واقسامه الاربعه وحقه ان يكون بالالفاظ المفردة مرادفة

فان

فان لم توجد ذلك لم يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله قال قلت
فعلى ما ذكره في تعريف التقسيم يكون هو كالتعريف باعتبار المفهوم لا
باعتبار الذات قلت معنى قولهم ان التقسيم باعتبار الذات هو ان
الباعث عليه حصول الذوات التي هي الاقسام لا ان المقسم هو الذات
وقيل ان كل قسمة ترد على كل كلي فورد ما بالحقبة انما يكون افراد
اذ مناما بالحقيقة ان افرادها بعضها كذا والبعض لا كذا
فكان القسمة في الحقيقة عبارة عن قسمة الكل الى اجزائه التي هي
تجزئته وتحليلها اليها دون الكل الى جزئياته فتأمل واعلم ان الحصر
العقلي الدائري بين النفى والاثبات لا يمكن في التقسيم للاشتراك اللفظي
لانه موقوف على الوضع والعلمية ويختلف باختلاف اللغات والحصر
فيه يكون استوائيا بخلاف القسمة العقلية فانها لا تتوقف على وضع
والعلمية ولذا لا يختلف باختلاف اللغات والحصر فيه يكون استوائيا
المتفاوتة فيمكن فيها الحصر العقلي المذكور فالاشتراك المعنوي واجب
في القسمة العقلية قال المحقق الشريف في حواشي شرح مختصر الاصول
الحصر اما عقلي وورد بين النفى والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استوائيه لا يكون كذلك فسنستعرضه الى
التتبع والاستواء كما انه في الجزئيات كالانحصار للدلالة اللفظية في
الثلاث او في الاجزاء كالانحصار المركب في اجزائه من العناصر والقسمة
ان كانت عقلية فهي بديهية لا تحتاج الى دليل وان كانت استقرائية
فدليلها انه لو كان مناقسم اخر لوجدناه بالتتبع لكن التالي باطل
فالمقدم مثله والملازمة ظنية اللفظ الموضوع مدلوله اما كلي
يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد حصوله في العقل **والمشخص**
اللفظ الموضوع لا يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد حصوله في العقل

والاول اي اللفظ الموضوع لمعني كمد لوله اما ذات اي غير
حدث مشتقل بدليل مقابلته واسم الجنس او حدث اي
قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والحشي ولم يصدر كالطول والقر
والمراد بالقيام بالغير كونه ناعته له وهو ان يصح اشتقاق اسم
محمول عليه كالضارب والماشي ونحوهما ولا يصح تفسيرهما بالصفة
في التحيز لانه ينتقض بصفاة التثنية وصفات المجرىات وهو
المصدر وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس مع ان اسم الجنس
في متعارف القوم اعم من المصدر ليس عليه بيان معنى المشتق ومع
الفعل فكانه قال المدة لولا الكلى اما ذات وحده واما حركته وحده
واما مركب منهما واعتبار التركيب بينهما من غير نسبة غير معتبر
فاختصرت في اعتبار فيه مع الطرفين نسبة فعبر عنه بقوله
او نسبة بينهما اي بين الذات والحدث ظاهر منه يدل على ان
الطرفين دلتان في مفهوم الفعل كاي في المشتقات وليس كذلك
لما سئله ان شاء الله تعالى ذلك اعما النسبة وتذكر الاشارة
اليها باعتبار الخبر او بتاويل المذكور وان التانيث غير مرتب
على المذكور بزيادة حرف التانيث على صيغة التذكير او بجهة
غير صيغة التذكير والجواز ان يكون الاشارة الى المركب من
لفظ النسبة ويقدر في قوله اما ان يعتبر نسبة اي نسبة
المركب من **الذات والحدث** اي يؤخذ غير الحدث من حيث
انه نسب اليه الحدث نسبة تقييدية على وجه من الوجوه
المعتبرة في معاني الاسماء المشتقة كما بينته كما ينبغي بعيد
من ان ثالثة بها وتو المشتق اذا اردت تفصيل المراد
لديك فاستمع لما ينلي عليك وهو ان غير الحدث من حيث

نسب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا ما وهو الصفة وهي من حيث قيام
الحدث به على وجه الحدث وهو اسم الفاعل وعلى وجه التثنية
وهو الصفة المشبهة ومن حيث وقوعه عليه هو اسم المفعول
ومن حيث انه موصوف به زيادة على غيره وهو اسم التفضيل واما
ان يكون متعينا باعتبار ما فان اعتبر كونه زمانا للحدث فهو
اسم الزمان وكونه مكانا له فهو اسم المكان وكونه التلصوا له
فهو اسم الالة وانما قلنا ان غير الحدث المتغير في هذه الثلاثة
متغير باعتبار ما دون الصفات لان معنى مقام مكان فيه
القيام لاذات ما او شيئا بخلاف القائم فان معناه ذات ما له
القيام فاعرفه ولا تكن من الغافلين او من طرفي الحدث اي
يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب اليه غيره بنسبة تامة خبرية
او انشائية وهو الفعل الثاني اي اللفظ الموضوع لشخص
فالوضع اي وضع ذلك اللفظ لذلك الشخص **اما على عام**
او متخص خاص قد سمعت معناهما **والثاني** اي اللفظ
الموضوع لشخص وضفا خاصا علم شخصي سواء كان ذلك
المتخص الموضوع شخصا واحدا حقيقيا او واحدا اعتباريا
حقا لو سمي اثنان او جماعة بصفة الاجتماع باسم يكون
ذلك الاسم علما شخصيا خوابا بين وعماقتين فان كلامهما
بهذه المنيئة علم الجليلين ولا يقال لواحد منهما ايان وعما
لانها جملة الشيء واحدا متخص **والاول** اي اللفظ الموضوع
لشخص وضفا عاما مقدم على قسمه في التقسيم اظهارا
للاهتمام بما هو المقصود الاصل لان اقسامه هي التي
قصدها بالاصالة في هذه الرسالة كما ذكرنا واخر عنه

والبيان تقريرا للخاطر عن بيان القل بتوجه اليه بيان المقصود بالكل
مدلوله اما معنى حاصل في غيره لا في نفسه كما سبق ويحيى ايضا
يتبين ذلك المدلوله باضمار **ذلك الغير اليه وهو الحرف**
فانه موضوع باعتبار امر عام ملاحظ مشترك بين معان متعددة
مشخصة على وجه يكون تلك المعاني ملحوظة به اجمالا فان معنى
من مثلا ليس مطلقا لا بتدليل معناه ابتداء خاص متعلق بشئ
معين ولا يفهم معناه الا اذا انفصل في ذلك الشئ المعين لا تدري
انك اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فان الابتداء الخاص بالاصل
بين السيرة والبصرة لا يتفصل ولا يتميز الا بذكرهما لكنه ليس موضوعا
للافتادات المخصوصة الا وضعا عاما فلا يلزم كونه مشتركا مع كون
معاني متعددة وذلك لكون وضع تلك المعاني واحدا ولا بد
في المشترك من تعدد الوضع اذا عرفت مداهم فترت ان معنى من اللفظ
بلا حيلة معنى الغير ومرة لتقر في حاله فلا يكون بهذا الاعتبار
ملحوظا ومقصودا بالذات فلا يصح ان يكون محكوما فضلا
عن ان يكون محكوما عليه وفش على ذلك ساير الحروف وكذلك
الافعال الثمانية بالنظر الى النسب المخصوصة الداخلة في هذه
موضوعه وضعا عاما ومذايا بالنسبة الى المقام تلوح ولا بد
للتبنيح الحكم من توضيح وهو ان ضرب مثلا متعلقا على معنى مستقل
بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو نسبة ذلك
الحدث الى فاعل معين نسبة تامة ملحوظة من حيث انها حالة
بين طرفيها والى لتقر في حالهما مرتبطا احدهما بالآخر فكما ان لفظة
من موضوعه وضعا عاما لكلا ابتداء الخاص كذلك لفظة ضرب موضوع
وضعا عاما لكل نسبة الحدث الذي دللت عليه ليا فاعل معين خارج

عن

عن مفهومها الخاص فكون الفعل مستندا وخيرا باعتبار ذلك الحدث
واما ذكر فاعله فليست تلك النسبة واما باعتبار مجموع معناه
فلا يصلح للحكم عليه ولا به وعلى مذايا في الافعال فاحفظ في محزن
البال او معنى لا يحصل في غيره بل حاصل في نفسه واعلم انه
لما شارك اسم الاشارة والحرف والضير وللوصول في كونها موضوعا
باوضاع عامة لمعان خاصة وقد ضرب الحرف من بينها يكون متناه
حاصلا في غيره اشارة الى الفرق بين الثلاثة الباقية بالنسبة التفصيلية
فقال **فالتقريب المعينة المراد من بين المعاني المشخصة للموضوع**
لها ذلك اللفظ ان كانت في **الخطاب فالضمير** اي فذلك اللفظ
الضمير فان معنى المراد ومميزه من غيره من ضمير المتكلم والمخاطب
ليس الا الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر فعلى هذا ينبغي
ان يقول ان كانت الخطاب لكن اراد بالخطاب المعنى المضمر
اي المخاطبة او الخطاب فيشبه الضميرين المذكورين وكأنه
جعل الخطاب طرفا للقرينة للمبالغة ولا يبعد ان يكون كذلك
منها بمعنى لبا واما قرينة ضمير الغائب فذكر المرجع السابق على
احد الانواع المختارة المذكورة في النحويين **كانت في غيره فاما**
حسية وهو اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار اليه من
المحسوسات المشاهدة واستعماله فيما ليس منها من الشخص
الغائب والمعنى الكلي والجزى فعلى سبيل المجاز جعل الاشارة
العقلية كالحسية وتتنزل المعقول منزلة المحسوس واليه اشار
المحقق الشريف في حواشي شرح المطالع حيث قال والاشارة الى الجنس
مبنية على جعله منزلة لجزى المحسوس المشاهدة **وعقلية**
وهو الوصول فانه يرمي الى المراد نسبة مضمون جملة متحققة

مخصوصة

او مقدرة معلوم انتساب اليه ومعهود بين المخاطب والمخاطب
ومذا معنى قولهم حق الجملة الواقعة صلة ان تكون خبرية معلومة
للمخاطب لانها جزئي الموصول والموصول مع صلته وصف للاسم
المتقدم فالصلة كالوصف وشرط الوصف ان يكون معلوما للمخاطب
وكونها خبرية لان غير الخبرية غير موضحة والصلة يجب كونها
موضحة قال بعض الافاضل لكنها انما توجب التقييد بانضمام
امر خارجي كاختصار مضمون الصلة في المراد بالموصول وعلم
السامع به وقال المحقق لشرع ان الموصول وان كان موضوعا
وضعا عاما لمشخصات مخصوصة لكن المخاطب يزعم انهم من
الموصول شخصاً معيناً من حيث المانع من الشركة بل يفهم ما لا يمنع
الشركة فيه وان عرف اختصاره في شخص واحد معين كقولك لمن
سمع ان جاء واحد من بغداد السجاني بغداد رجل عالم فهذا الاعتبار
عده كلياً مع جعله من اقسام الشخص واما الضمير واسم الاشارة
اذا كانا باقيتين على وضعهما فانه يفهم المخاطب منهما ما يمنع نظوره
من الشركة قال بعض شراح الرسالة وبذلك التحقيق المقصود من هذا
التقسيم يندفع ما يورد من ان لفظة من مثلاً لو كانت موضوعية
لواحد من الابتدات المخصوصة لكانت في غيره مجازاً وان كانت موضوعية
لكل من لزم كونها مشتركة بين مكان غير محصورة موضوعية اوضاعاً
متعددة وان كانت موضوعية لمعنى كلي هو الابتدات كما جماعة لزم كونها
مجازاً الحقيقية فيها اذ لا تستلزم في الابتدات المطلق اصلاً ثم قال قسمه
اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاماً اليه الاقسام الاربعة غير خاف
والذي يخطر بالبال ان اسما الحروف المباني كالالف والباء من مدني القليل
سبق من الابرار المدفع بالتحقيق المستند عليه التقسيم وقد

عرضت ذلك الايراد على كثير من فضلا العصر وما رأت احداً شرع في حله ويمكن
ان يدعى ان اسماً الكتب ايجم كذا لربغة القول بان سمانا الاجناس اذ الظاهر
ح الغرض حين اطلاقها على المشخصات ولا يخطر بالبال احد وان اعتد الاستفادة
التقنين بدون استعمال اللفظ فيه والحق ان بناء ذلك على ما هو مجرى امثال الفرق
من عدم اثباتهم في امثال هذه اللغات مع ما كلبها وجرى بها بل لا يخطر بالبال
الا لامر المشخص انه يلامه واجيب بانه لا يخفى ان كل واحد من الحروف الباقية
المتبعة والعشرين المشهورة له وحدة خصوصية لا يتغير بتغير المتلفظين
ثم انه باختلاف المتلفظين يتعد دكلها ضرورة ان الاعراض تتشخص
بمحالها فتعد بتعدد المحال فالبا مثلاً اما موضوعية لذلك الحرف المخصوص
نسوا تلفظ به زيداً وعمر وأغير ما اولك واحد من الاشخاص القابلة بحال
متعددة والاول هو الصواب اذ لو كانت موضوعية لكان من تلك الاشخاص
لوجب ان لا يناد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
على ما عرفته وليس كذلك فاننا اذا قلنا الباهر في شقوى لا نريد به
واحد بخصوصه من تلك الاشخاص بل ذلك الحرف المخصوص وكذلك
اذا قلنا ابداً اضرب ساكنة وكذا في جميع القضايا المستعملة في العربية التي
يحكم فيها على واحد من الحروف المباني يرد باسمائها هذه الحروف المخصوصة
مطلقاً وكذلك الحال في قول الحكماء الف والواو والباء اذا كانت ساكنة متولدة
من اشباع ما قبلها حروف معنوية ثانياً لظا والذ صامته ائنيته وبالجملة
مدني الاسماء عند الاطلاق تستعمل في هذه الحروف المخصوصة مطلقاً
تلفظ بها زيداً وعمر وأغير ما وهي المتبادر منها فيكون موضوعية ولا يلزم
كونها مجازاً لا حقيقياً لها بل هي في الغالب حقائق وان اتفق في كلام احد
استعمالها في واحد مشخص بخصوصه كان ذلك مجازاً كسائر اسما الاجناس
يرشدك الى ما ذكرنا ايراد كل قبل هذه الاسماء كما وقع في الحرف كل ولا ومحركة

ما قبلها مفتوحة قلبا وكذا السبا الكتب انما هي اسما للمواضع مخصوصة لا تختلف باختلاف الحال الا ترى انك اذا قلت نعم الكتاب مفتاح العلوم لم ترد به الا ذلك المؤلف المخصوص واقره من يد او عمر او غيرهما ولا يتبادر منه الا ذلك وكذا اسما سائر الكتب كما اطلقت يتبادر منها الى الذهن المؤلفات المخصوصة التي لا تتبدل ولا تختلف باختلاف الحال لا الاشخاص القائمة بحال متغيرة الى سلكها ما قبل ما خذ هذا الجواب والله اعلم بالصواب وما ذكر العلامة التفقازي في القاموس من ان الحق ان القرآن عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفطين للقطع بان ما يتركا احدهما هو القرآن المتنازل على النبي صلى الله عليه وسلم بلسان جبريل عليه السلام ولو كان عبارة عن ذلك الشخص القام بلسان جبريل عليه السلام لكان ما تلاه عينه ضرورة ان الاعراض تشخص بحالها فتتغير بتغير الحال وكذا الكلام في كل كتاب او شعر ينسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص من سوا غيره زيد او عمر او غيرهما **الخاتمة** مثبتة استشهد خبره على اثني عشر عدة تنبيهات اشتمال لكل على جزائه واستغناء لما منها لان الامور المذكورة فيها تستفاد مما سبق التنبيه الاول هو ان الثلاثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة بكسر الهمزة ان مدلولها ليس معنى في غير ما كالحروف بل في انفسها مستقلة بالمعنوية ملحوظة بالذات صالحة لان يحكم عليها اوها بخلاف مدلولات الحروف فانها لا تستقل بالمعنوية اذ هي معان نشيئة مخصوصة بكونها لا ملا حظ من احوال وفقرها احوالها وضعا عاما كما عرفت وان كانت تلك المقاني تتخذ وتبين من حيث انها مرادها بالغير وهو القومية المعينة على انهم الاسماء المشتركة لفظا وان لم تكن منها كما مر في اي فائدة الثلاثة اسما متنازعة عن الحروف بعد اشتراكها في كونها موضوعة لشخصات وضعا عاما

كذلك

كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية كذا الصلة لا تقيد التشخيص عند المخاطب فان تعيين الكل الذي هو مضمون الموصول بالكل الذي هو مضمون صلته لا يفيد الجزئية وفي كون الموصول كليا بحث لما سنده كرم عن قريب ان شاء الله تعالى قال بعض الاقاضل اما كون القيمة كليا فظاهرا واما كلية المقيد فلما ان العالم بالوضع لا يفرق من الموصول وحده الا الامر الذي هو التام للملاحظة الشخصات وقد يقيد ذلك المفهوم في ذمته بمضمون الصلة الذي لا كل اية فلا يفرق السامع منه بمجرد ذلك شخص او ان صح فهم الشخص بانضمام امر خارج وهو انحصار انتساب مضمون الصلة فيه وعلم السامع بذلك معنا كلامه وفيه ان عدم فهم السامع مع ان كون الموصول جزئيا لا يخرج من كونه جزئيا اذ لم يكن للمرء عين حقيقة فلا غرو ان يرتاب والصعب سفر وان بين هذا وبين ما قدمه الحق الشريف نوع مخالفة يكن دفعها باني تأمل فتأمل بخلاف قوله تعالى للضمير وقومية الضمير واسم الاشارة فانها تقيد ان التشخيص فلا يكونا الى الضمير واسم الاشارة جزئيين وهذا هو الموصول كليا وفيه ان الموصول له الموصول والذي يستعمله وفيه شخص فكيف يكون كليا على ان قومية الموصول ليست مجردا بالصلة بل هي مع انضمام امر خارج اليها على ما سبق فقدم مفهومية الشخص مجرد الصلة لا يوجب كلية الموصول اذ هو معهما كصاحبه مع قرينتهما لا يفرق كذا قالوا وفيه منافي فما ذكره للمصنف في تعيين الكل بانهم بالكل لا يفيد الجزئية لاجازة في انهم يرفعون عمومها ونقها بنوع واحد فلم لا يكون تعيين الكل بالكل في بعض الصور المراتب موديليا لانتفاع فرض الاشتراك اذ ربما كان مع الاجتماع

ما لا يكون مع الاقرار بقوة الخيل المؤلف من الشرائع التثنية
 الثالث انك علمت من هذا الذي سبق في التقسيم الفرق بين العلم
 والمضمر وهو خصوص الوضع والموضوع له والموضوع في العلم مع وجود
 الموضوع له وعموم الوضع وتقدم الموضوع له لخاصة المضمر وعلمت
 ايضا فساد تقسيم الجزى اليها اي الى المضمر والموصول دون اسم
 الاشارة طرف مستقر وقع خلا من الضمير المجرى وراو من الجزى الى
 متجاوزين لومتجاوزاياه في شمول التقسيم حيث لم يشمل وفيه
 رد على من جعل الضمير من الجزى الحقيقي دون اسم الاشارة اي
 الصواب عوقب ما علمت فطنا مغفول له للتقسيم بعد التقييد بلحاظ
 كان تعلق الفساد به بعد ذلك القيد اي بنا على ان ذلك لا يسم الاشارة
 انما يتعين مدلوله ويتشخص بقرينة الاشارة لا بالوضع الذي هو
 مناط الجزئية ومدلول الضمير يتعين ويتشخص بالوضع وجه
 الفساد ان التعيين فيه ايضا بالوضع كما مر التثنية الرابع تبين لك
 من هذا الذي ذكر في التقسيم ان معنى قوله الحاجة للحرف
 ما يدل على معنى في غيره انه اي معناه لا يستقل بالمفهومية
 بل يتحصل بتعلقه لكونه آلة لملاحظة فيتعلق بتعلقه وهو
 معنى عدم استقلاله بالمفهومية بخلاف الاسم فان غما معناه
 مستقل بالمفهومية ولا يرد الاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو واولو
 واولات وفوق لان ذكر متعلقا لتخصيص القابلية وذكر متعلق بالحرف
 لانها الدلالة ومنه كدتمة هذا البحث في موضعه وبخلاف الفعل
 فان بعض معناه مستقل بالمفهومية فكل واحد منهما يدل على معنى
 في نفسه فيل لا يخفى ان تعريف الحرف بما يدل على معنى في غيره يتناول
 الفعل بظاهره ويمكن ان يقال ان الحرف يحتاج الى الغير اعني متعلقه

لتعريف

لتعريف معناه والفعل لتعريف من معناه فافترقا التثنية
 الخامس انك عرفت من الفرق الذي يشتق من التقسيم
 بين الفعل والمشتق ان ضارب مثلا لا يرد على احد الفعل
 فانه اي الفعل ما موصولة او موصوفة اي اللفظ او لفظ ذلك حقيقة
 وضعها على حدث ونسبة قائمة وفي بعض النسخ ونسبته فضير
 عايد الى الحدث اي ونسبته القائمة الى موضوع ما اي فاعل وعلى
 زمانها اي زمان تلك النسبة من احدا لزمانه الثلاثة اول زمانين
 على قوله من قال للفعل ليس لاماضيا او مستقبلا والحال غير متصور
 لان ما مضى يسمى ماضيا وما لم يمتدح يسمى مستقبلا وليس بين
 المعنى وعدمه درجة حتى نسمى حالا انتهى قوله فالمضارع مختار
 الفعل يستلزم اختصار الزمان اي ان دلالة على الزمان لم
 تذكر في التقسيم لان شهرته اغنت عن ذكره او ذكر المدلول بل في
 لاذك تدبر تدبر وضارب ليس كذلك لانه انما يدل على ذات مهمة
 من حيث نسب اليه للحدث نسبة تقييدية كما مر ويحتل ان يرجع
 الضمير الى ضارب وتكون ما فاقية اي فان ضارب غير انما يحدث
 ونسبة الى موضوع ما وعلى زمانها التثنية السادس ومنه اي
 ما ذكر في التقسيم من ان اسم الجنس لفظ موضوع لمعنى كلي لا اعتبار
 بتعريف الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس
 كاسامة مثلا وضع لمعين من حيث انه معين بجواره واسمه
 وضع لغير معين اي لمعنى يعتبر فيه ثم حيا التعيين وهو اي
 التعيين معناه في اسم الجنس الحاصل من اللاحق على مذهب سيبويه
 حاصل منه الكلام على طرز التحقيق والمرام ان كل واحد منهما موضوع
 لحقيقة مستقلة في الزمن الا ان علم الجنس يدل بجواره على كون ذلك

الحقيقة معلومة للخطاب معاودة عنده كالاعلام الشخصية الدالة بجواهر
على كون الاشخاص معلومة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوارحه
بل بالالة من اذا اردت زيادة الفوايد وجازة ضوابط القواعد اجتمعت
بين يدي وجه شرك الى مستقلا لما اتوا عليها من عزز الخرايد مستقلا
لما اعلقك على اذ ينك من دهر الفوايد ما وان الاسم لا يدل على معنى فان
دل على معنى غير متعين عند السماع وفهمه فنكره وان دل عليه على وجه
اليقين فمعرفة ومعنى التعريف مطلقا والاشارة الى مدلول اللفظ المأثور
الحاضر في الذمان فان كانت تلك الاشارة الى تعيين للمعنى وحضوره
في الذمان بواسطة جوهر اللفظي فعلم شخصي اذا ذاك المعهود الحاضر
جسما وما مية كاسامة وشخصي ان كان فردا كذا وكذا بانين وان لم يكن
بواسطة فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى ذلك كالاشارة في اسم الاشارة
وقدسية التكلم والخطاب والعينية في الضير والنسبة للمعنى من الكلمة
الجريئة في الوصول والمضاف الى المقارن واللام والذات في المقارن بها
فمعنى التعريف واحد والافهام خمسة بحجتها وتامتها في معنى
كل واحد منها باسم مخصوص منها سب فتأمل التبيين السابع قد عرفت
من التبيين ان الموصول عكس الحرف فان الحرف لفظ يدل على معنى حاصل
في الضير وهو متعلقه وتختله اي تختله ذلك المعنى وتثقله بما
اي به لك الضير الذي هو كاي معنى الحرف معنى فيه وان الموصول بهم
معناه يتعين ذلك المجمع من حيث انه مراد به معنى فيه وهو مفهوم
الصلة وظاهر هذا الكلام يدل على ان معنى الحرف حاصل في متعلقه
قاي به كما ان معنى الموصول محمل لمضمون الجملة الصلة وهو حاصل فيه
وهو فاسد لا تنقاضه به من الاستفهام لان الاستفهام قاي بالمعنى
حقيقة وفي كون معناه من النسب بحث ايض فتأمل التبيين الثامن

قد عرفت منه ان الفعل والحرف يشتركان في انه ما يدل على معنى
باعتبار كونه اي ذلك المعنى ثابتا للغير فالتة للالحظية ومرة لقر
حاله اذ قد سبق ان الفعل يدل على معنى مستقل بالمعنوية ومرة
وعلى غير مستقل بها ومولسبة ذلك الحرف الى فاعله نسبة تامة ملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها والتة لتعرف حالها وكذا الحرف يدل على
النسبة المخصوصة الملحوظة من حيث كونها حالة بين طرفيها والتة
لتعرف حالها ولما هذا المعنى المشترك فيه فيما بينها اشار بقوله ومن
منه الجهة لا يثبت له الضير بل لا يثبت بواحدة له اذ لا يدور في كل واحد
منها ان يكون ملحوظا بالذات ومقصودا بالمعنوية واما كون الفعل
خبرا فباعتبار جز معناه المستقل كاستقلت وتسمع فاستمع الخبر
عنها اي من معناه ما عبر عنها بلفظها ولا استماع في الخبر عن
لفظها سوا غير عنها بمجرد لفظها نحو ضرب فعل ما ض او ثلاثي سالم
او لا يجبر عن معناه ومن حرف جبر او ثنائي ولا يجبر عن معناه او
يضميمة نحو لفظ ضرب كذا او لفظ من كذا او بلفظ الاسم نحو الفعل
ما دل على معنى لا والحرف ما لا يدل على الفعل والحرف يشتركان
في انها لا ولا استماع في الاخبار ايض ولله في التحقيق اشارة المحقق
الشرع في حواشي شرح الرسالة الشمسية حيث قال لا يوضح للقال
وان شئت اوضح معناه المعاني عنده فغير عن معنى من بلفظه
ثم انظر على تقدير ان تحكم عليه او به ولا اظنك ان تكون في مزية من ذلك
وكذا اعتبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فانك تجد انك جعلت الضرب
مشبه الى شيء ورعا صرحت به لو او مات اليه واما مجموع الضرب
والنسبة المعتبرة بينهما وبين غيرهما لا يصح محكوما عليه ولا به
التبيين التاسع قد عرفت منه ان الفعل بعض مفهومة وهو الحرف

حال كون مفهومه **كل** لا يمتنع صدقه في العقل على كثر من ذلك
قد يتحقق ذلك المفهوم في **ذوات متحركة** **فما** هذه الفاضلة
من قبيل قوله قالوا لخراسان لغني ما اودنا ثم اتفول قد جينا خراسانا
نسبة اي نسبة ذلك المفهوم **الى خاص منها** اي من تلك الذوات **بغير**
به اي باعتبار ذلك وهو الحدث والافعال باعتبار مجموع معناه لا يجزبه
كالا يجزعه فان قلت لما اذا جعل النسبة لثلاثة مضمومة الى المشوب
وجعل المجموع مدلول لفعل الفعل ولم تقم الى المشوب اليه كذلك مع انها طالة
بينهما ولا اختصاص له باحدهما قلت **لعل السبب** في ذلك ان النسبة
قائمة بالمشوب متعلقة بالمشوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة
بالاب الا انني قد نقول انتسب القيام له زيد ولا نقول انتسب زيد الى القيام
ونقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذا نسبت الصفة من
المتغيري قلت القيام منسوب وزيد منسوب اليه كذلك يرشدك الى
ما ذكرناه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبته الى فاعل كذلك
اسم الفاعل مثلا يدل على بيئية حدث ونسبته تامة الى ذات فلم يصح كون
اسم الفاعل نسبة اليه دون الفعل قلت لان المعنى في اسم الفاعل
ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالدات بمعنى ملحوظة بالذات وكذلك
الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات الا انها تقييدية غير مقصورة
اصلية من العبارة تقييدية بالذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد
فما زان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف اي الحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة
التي فيه فلا تفضل الحكم عليها ولاها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها
والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضي انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم
ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا

يتصور

يتصور ان يجري في الفعل ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوة
نسبة باعتبار جز معناه الذي هو الحدث فاعلم ذلك دون الحرف
اذ تحصل مدلوله الوضعي والذاتي والخارج **لما** واي ذلك الفصل
بما يحصل مدلوله لما سبق ان تقدم مدلوله بالغير الذي ان معنى الحرف
معنى فيه فلا يعقل ولا يتصور ثبوتة لغيره فلا يتصور كونه خبرا عن
غيره **التنبيه** **الفاصل** في ضمير الغائب وفي كليتته نظرا لما سبق
ان الضمير مطلقا موضوع لمشتخصات وضمعا عاما فن زعم كليتته نظرا
الى كونه مقولا على كثيرين فقد سمي وانما يكون كليا لو كان مقولا على كثيرين
بمعنى واحد والضمير ليس كذلك كذا في شرح المطور وفي بعض النسخ في
كليتته وفي جزئته نظرا لطلاق التنبيه باعتبار بعض ما ذكرنا قال المحقق
الشريف اي اذا كان المدحج اليه مشخصا فلا بحث في جزئته ولما اذا
كان كليا عاما ففي كليتته وجزئته نظرا وتفيد المداد ان في كليتته مطلقا
وجزئته كذلك نظر بل الحق انه كلي ان كان راجعا الى الكلي وجزئي ان كان
راجعا الى الجزئي والمحم عن الضمير على الاطلاق من قبيل الموضوع للمشخص
نظرا الى كثرة اللفظة عند الضمير مطلقا من المعارف واعتبر وايضا الجزئية
بما على تفريقهم للفرقة بما وضع لشيء بعينه بعد جعل اللام للفرق بين
اشارتي ما هو الحق عنده بالثاملة في كليتته وجزئته انتهى المقول وليس المراد
من شي بعينه التبيين الشخصي والاخرج كثير من المعارف كالمعروف
بلام الجنس والعهدة اذا كان للهود منكرا وذلك بين ولا يرفع ومكشوف
لا يتقنع **التنبيه** **الخامس** عشر لما كان الاسما اللازمة للاضافة مثل ذو
واولاد واولات وفتية وفتيس وقاب واري وبعض وكل وفوق وتحت ولما
وقد لم وخلف ووراء مشاركة الحروف في التزام ذكر المتعلق واقتضائه منه
على تفرقة بينهما بعد سبق اشارة اليها فقال **ذو وفوق** **مفهومهما** كلي

الرجوع

خاتمة ابو القاسم
على اثر رسالة
الوضع للفور

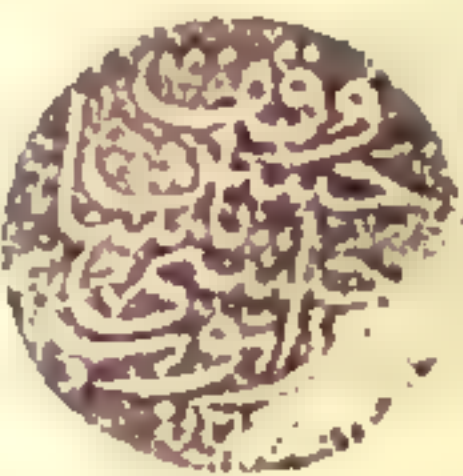
في غاية العرف

في غاية العرف

في غاية العرف

في غاية العرف

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 الحمد لله حق حمده والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
 من بعده ولعبد هذه حواس منسوبة الي العلامة ابي البقا
 الاحدي علي ش 2 العلامة علي السمرقندي علي رسالة الوضع العبد
 افاض الله عليهما سبحانه رحمة الابدية آمين الحمد لله الذي
 خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه ايميزه عن غيره
 بها علي انه الباد داخله المخصوص علي طريقة قول ابن الحاجب
 في بحث المندوب واخص المندوب بواو المبالغة جمع مبنى والمندوب
 بها الكلاية التي يسمي الكلام عليها وجعل الحروف اصول
 كلمات ومعانيه في جعل الحروف ظروف معاني الكلام نظير
 ما يتامل والصلوة والسلام علي المستق من مصدر العقل
 والحكم المستق المخرج الجامع محاسن الافعال ومكارم السمع
 اضافة المحاسن الي الافعال والمكارم الي السمع من قبيل اضافة
 الصفة الي الموصوف الموصول بالفاظه انواع السعادة
 والهدى المصير في اشاراته اضافة الحكمة والحق محمد
 المذكور اسم في التوراة والانجيل وعليه مظهر الحق
 ومبطل الاباطيل معني ابطال الاباطيل اظهار بطلانها كما ان
 معني اظهار الحق اظهار حقيقته مظهر النجم في العلم
 وما اشهر النجم في العلم النجم في الفقرة الاولى النبات الذي
 ينجم به يظهر من الارض لا سقاء له والعلم الجيد والنجم في
 الفقرة الثانية علم كوكب مخصوص والعلم هنا اللفظ الدال علي
 شخص بعينه بوضع واحد وفي ذكر لفظ الاوضاع والمروق
 والمستق والمصدر والافعال والموصول والمضمر والاشراك
 والعلم براعة استبدال ولعبد فلما شاع الي قوله
 علي في الفاتحة فلما ابا تكون المقام مظنة اما لان لفظه بعد
 كثيرا ما يوتي بلفظة اما قبلها في الخطب واما قدرة في نظم
 الكلام وفي قوله الي افانها بعد اشارته الي وجه تسميتها



بالعقودية العقد الي توصف الكلام والعلويون ما
 بينه الله تعالى بقوله كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادر الا
 ما علويون كتاب مرقوم يشهده القريون قال في الكشاف سمي
 بذلك اما لانه سبب الارتفاع الي اعلي الدرجات في الجنة واما
 لانه مرقوم الي السابعة حيث يسكن الكروبيون تكميلا له
 ونقطتها وفي بعض شروح المصباح في قوله صلى الله عليه
 وسلم ان اهل الجنة ليتراءون اهل عليين الحديث اي الذي في
 اعلي السموات قال مجاهد عليون السما السابعة وقال قتادة
 قامة العرش المني انتهى وكانت مستملة الي قوله الاختصار
 استمال الرسالة علي الاستمال من قبيل استمال الطرق علي
 المظروف لا الالفاظ قوال المعاني اولان الاستكاد والعلوي
 الالفاظ وهي الدوال علي المعاني والتحقيق بيان حقيقة الشيء
 علي الوجه الحق اي المطابق الواقع وقال التفنناني في شرحه
 لفتح التحقيق رجوع الشيء الي محض التحقيق والتمسك
 في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من الساهلة والاحذ
 بالظاهر وما يشبه الحقيقة وليس محض الحقيقة والمراد
 بالاجاز في قوله مع غاية الاجاز الغير المختل وكذا الاختصار
 لم يلحق بها بد من شرح لا يضا هي لا يقاوم الي اخلاص
 في قوله لا يفار صغيره ولا كبيره الخ اقتباس لطيف اي لانه
 لا يترك نلتة لا صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والرام المقصد
 من رام يروم اي قصد والخراب جمع خريدة وهي المرأة
 الحسنة المسترة والثام ما علي الغم من النقاب شبه السابل
 في اختفائها وعدم ظهورها مع كثرة الرغبات الي ظهورها
 بالمرأة النجاة علي وجه الاستعار بابتدائية وابنت لها الوجه
 تخيلا ورشد بالذنام مع جود القرحة الي اخر
 الديباجة القرحة الطبيعة وجودها كناية عن عدم دهابها
 وتماز بها الي كل مذهب والكلا الجراحة وهو كناية عن كون

الطبيعة متوسطة من صروف الزمان وهوادته وتحقق مفعول
له لا لاردت والعهرمان بالغارسية كافر ماعى الوكيل الخازن
الحافظ القارى بامر لرحله كفا في شرح المشكاة التيجان جمع التاج
والهامة الرأس وباهت اي تنافرت والحلل جمع الحلة والفوز
النجاة والظفر بالخير والمراد لهذا الثاني والحكمة علم باحث
عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر
بعد ر الطاقة البصرية فان كانت باحثة عما احواله ما يوجد
لا يقد رتنا واختيارنا كما سما والارض فهو الحكمة النظرية وان
كانت باحثة عما احواله ما يوجد بقد رتنا واختيارنا كالاعمال
المصادرة منا مثل الصلاة والسلام فهي الحكمة العملية
والحوز الجمع والفيض بطلت على فعل فاعل بفعله دايا الى
لفوض ولا لغوض لهذا في الاصطلاح وفي اللغة يقال فاض
الماء اذا انصب عما امتلأ كذا في المقرب والفيض صفة حوت
على غير من هي له والمعنى فياض سجال نواله اي منصب
عن امتلاء على الخلاق والسجال جمع السجل كالنوال والنوال
وهو النول المملوء والنول العطاء والخلاق جمع الخليفة وافادة
الجلال الى النعم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اعي
ورهاب النعم الجلال والد قايق وهي جمع الدفينة مقابل
الجليلة ويدرة عين اي لهيان ملو بالذهب وقيل ذهب
عشرة الاف درهم وفيه صنعة تغريق وهو ابتاع تباين
بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره فان النوالين
من نوع واحد ~~في المدح او غيره~~ وهو العطاء او وقع بينهما
تباينا باستناد بدرجة عين النوال الامر وقطر الى نوال
الغمام وقوله غامضة لا وامر اي متعاقبة لها والراسم جمع
المرسوم بلفظه اي لغيه وهو دعائه ~~المتار الى بقره~~
نقل عن ش 2 المبادي انه يجوز ان يحمل على انه عمل الخطبة
بعد الفراغ من الكتاب او صور الكتاب وقوله وسما يله
في نفسه

17
في نفسه وشار الى المعنى الموهود في النفس والاولي انه ومنع
كلمة الاشارة غير مشير بها الي شي ليشير بها وقته الحاجة كما يلتب
في صدره والصكك هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في هذا
الكتاب ولم يشهدوا بعد فاذا شهد واصحة الاشارة اقوله فيه
تأمل نزلة منزلة الخ قيل لهذا اشارة الى ان اسم الاشارة
المستعمل في العبارة المتخصصة التي هي الرسالة فيبارك في
موضوع لكل مشار اليه محسوس مشاهد وهي ليست مشاهدا
ولا محسوسة لعدم اجتماع اجزائها في الوجود ولا مستحصا
فان كل كتاب او شعر ينسب الى واحد فانه اسم لذلك المؤلف
المخصوص سواء قرأه زيد او عمرا وغيرهما فتأمل انتهى وفيه
نظرا لان ما قرأه زيد وعمرا وغيرهما امثال المؤلف المخصوص
لا افراده فحينئذ يكون المؤلف المخصوص مستحصا بلاريب
فتأمل والفايدة في اللغة ما حصلت كذا قال في الصحاح
الفايدة ما استفيد من علم او مال بقوله منه فائدة له فايدة
ومعناه حصلت له فايدة وحسيني تكون الفايدة اسم فاعل
من فاد بمعنى حصل وعلى ما فسر السارح العيد باستحداث
للال والخير يتوب معنى الفايدة مستحدثة المال او الخير وتحصيله
لا ما حصل منها فليتأمل من فادته اذا اصبحت فوادته
وحسيني يكون معنى الفايدة المصيبة الفواد الفايدة
والفايدة مستحدثات بالذات كذا لعل مرادة انها مشاهدا
اي ما صدقوا وان اختلفت معنوها وكذا يقال في الغرض
والعلة الفايدة والافا لكل مستحدثة بالذات مختلفة بالاعتبار
والحي ماد كثرنا في قولنا لان الحياتين متلارنتان في بيان
الاستعداد بالذات لكن يتلزم المساواة على ما لا يخفى على من له
تأمل اضافة الفقه الخ لم يتقن لدليل اعتبارها في
الفايدة والفايدة للظهور على ما لا يخفى على من له تأمل
لفر وعرفا اي من جهة المعنى اللغوي ومن جهة المعنى

لا انه حقيقة لغوية وعرفية لان الحقيقة والمجاز في المجلد لا يسميان
 لغويين ولا عرفيين بل عقليين ومجازا في الاسناد على ما عرف في
 موضعنا اما باعتبار اللغة فقط واما باعتبار المعنى الاول
 فلان العبارة الدلالية علوم حصلت في الذهن واما باعتبار المعنى
 الثاني فلا يها مصيبة فواد المعنى وذات المعنى رتبة في ذاته
 قبل قبل الكتابة والاداء او مصيبة فواد المعاني التي هي دالة
 عليها اي مبينة لها بماية البيان فيكون ثانيا عند تعقباتنا
 في البيان والحدوث في العلم او اطلاق اسم المدلول الى الاول
 ان يقولوا واطلاق اسم المفهوم الصادق على المدلول على بعض
 الدال لتقديم الطالب الى اي لتقديمها الطالب العالم بها
 في الشروع على غير العالم بها حيزه هذا الذي لا يمكن
 ان يقرر لعلنا المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص
 الوضع وعمومه بل لهذا اظهر فهو معنى المفول كاعب
 اللفظ بمعنى المرمية فيناول الخ صادر من العلم اي كما يسمع
 من اصوات بعض الاشياء غير ذي العلم ولا يقال لفظ الله
 لان اللفظ كما عرف اللغة مخصوص بالصادر من الفم والحد
 تعالى منزله عنه فان قلت اللفظ معتبر في مفهوم الكلمة فليس
 يقال كلمة الله تعالى فلنا يمكن ان يكون المأخوذ في مفهوم
 الكلمة اللفظ بالمعنى الذي في اصل اللغة لا بالمعنى الذي في عرف
 اللغة او يكون المأخوذ فيه اللفظ بالمعنى الاصطلاحي الا عمو
 او ما يجزم عليه احكامه عطف على قوله من شأنه ان
 يصير راي او ما يجزم عليه ما يصير من العلم وهذا
 المعنى اعم من الاول اي من المعنى العرفي وهو المعنى الثاني
 وانما كان الاول بالقياس الى هذا المعنى الثالث واما المعنى
 الاول فاعم من الاخرين كليهما لانه يتناول ما لم يكن صوتا ولا
 حرفا وما لم يكن من شأنه ان يصير من العلم اما الجنس
 فلهذا في الشيخ التي رايها والظاهر ان لفظ الله وقعت

سبوا من قلم الناسخ اذا لا اخت لها ههنا على ما يقتضيه
 التقسيم العقلي ابتداء اوليا اذا التقسيم الاول التقسيم اول اللفظ
 باعتبار المعنى والثاني تقسيم اوليه له باعتبار الوضع لان كل
 منها لا ينظر الى الاخر غير تقسيم اوليه اعلم ان ههنا احتماليين عقليين
 احزبن احدهما ان يوضع اللفظ لمعناه كلية متعددة باعتبار امر
 اعم منها والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئيات لفظي الاول
 بما لا يوجد له وان كان ممكنا والثاني استدلالة من الوجه
 الرابع المذكور في السمع وهذا القسم مما يجب ان يكون
 معناه متعدد اي يمكن انما قسمته بيدها يقال الشخص الذي نوعه
 منصرف فيه يمكن ان يوضع لفظه بازيه باعتبار تعلقه باوصاف
 هو نوعه فكيفه يجب تقدم المعنى والحوايه ان الوجه ههنا بمعنى
 الاستحسان ووجهه ان الباعث على هذا الوضع عدم امكان
 وضع اللفظ بالوضع الخاص بان المعنى الموصوع له هو الالف عدم
 تناقضها وعدم حصول بعضها في زمان الوضع وعدم حصول
 بعضها عند الوضع وليس في الشخص المخصوص نوعه فلهذا
 الباعث فاعتبار الوضع العام فيه غير مستحسن كما اشار
 الثاني في شخص المعنى يرد عليه انه لا يشاركه الاول في شخص
 المعنى المخصوص يشاركه الثاني في عموم الوضع فلم يقرر من له
 ليزيد بوضع صاحبه كما توجه بعض الخ ومن المتولين
 الفاضل لتفتاراني رحمه الله تعالى حيث قال في شرحه على
 التبيين واما المصنرات واسا الاشارة مثلا فليست مفهوماتها
 التي وصفت هي لها مستحصه لان لفظه انما مثلا موصوع
 المتكلم من حيث هو متكلم ولفظ هذا موصوع لما رايه معزود
 مذكور وهو معنى كلي والشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر
 لمعروف اللفظ انتهى كلامه هو مفهوم كل واحد منا فراد ذلك
 الامر المستلزم الاضافة ببيان اي المفهوم الذي هو كل واحد من
 افراد ذلك الامر المشترك ولا انه عطف عليه وعلى هذا فالمنا سب

ان يقال لا موصوعه واما عبارة انه فتوصيه معنى الحالية فيها اللازم
 من كونها عطفا على الحال غير ظاهر على ما لا يخفى ويحتمل ان يكون اللفظ
 نصبا على انه مفعول له لتفعل وحيزه فقط فلهذا لا انه عليها موصوع
 بوجه حسن وهو ظاهر من حيث انه المراد بالمتساوية لها هنا
 بنا على ان اللام في المتساوية للاستغراق المفيد معنى كل واحد
 ولا يجوز ان يكون صفة للمساوية فيه انه يجوز ان يكون صفة كما لا يخفى
 على ذي مسكة على ما وجهه معنى المتساوية باضافة
 الضمير ايم باضافة الى الضمير من قبل الحذف والاضمار كما ان قول
 المصنف موصوعه على هذا التقدير ايضا كذا ان تعذر به كما هو
 موصوع له حذف اللام واصل موصوع الى الضمير وحذف
 المتبدا ايضا واما قولنا المصنف على انه من قبيل الاسماء فلا ادري معناه
 لو حظ بامر عام فيه انه هذا وان كان له وجه في الصفة لكنه
 غير محتاج اليها هنا بل هو موصوع لغير المراد ان ليس المراد ان
 معنى هذا كل متساوية ليس موصوع مذكر كخص بامتناع ملاحظة باس
 عام على ما يتبادر الى الذهن من ظاهر التفسير بل المراد ان معنى
 لفظ هذا كل واحد من استثناء هذه المعنى الكلي لانفسه وانما هذا
 المعنى الكلي اللفظي لملاحظة هذه الاستثناء صفة وضع لكل واحد
 منها وسيلة الى هذا الوضوح تامل تأييد لا يستغاد الخ
 يمكن ان يكون لدفع توهم ان يكون سماه مفهوم المتساوية المستوفى
 على طريقه قوله بحيث لا ينفك ولا يرد به الكلي هذا ان نسب
 الشخص صفة ماضية عليه لا المتساوية حيث لا يكون بين
 كلاميه منافاة ايم ماضية عليه اللفظ الكلي يعني ان يقال
 بولد ماضية من اللفظ الموصوع لخصائص باعتبار اندراجها
 في امر عام لا هذا هو ليس سبب مناسب والمناسب ان يفسر
 هذا باللفظ الموصوع لخصائص باعتبار اندراجها في امر عام
 ان لا معنى لافادة المعنى الشخصي بقرينة ولانه هو الذي افاده
 التعليل المذكور في الشرح لا ما ذكره المصنف في عدم

ومع

افادة

افادة المعنى الموصوع له فيه انهما يتقيان المعنى الموصوع له بها
 بالنسبة الى العام بالوضع تكن لا يفيد ان يتعين المراد الا بها
 لزوم التقيين في المعنى الذي لزوم التقيين في المعنى ووجهه
 الوضع فيها هو هذا القبيل وعدم لزوم وتعد الوضع في
 الالفاظ المشتركة بلفظ في صحة استعماله في معناه كونه
 موصوعا له فيكون يكون الوضوح في صحة استعماله في معناه
 محل حيث ان موصوع المستعمل من الاستعمال اجماع مراده للتسامع
 والدلالة يحصل به ومن القرينة المعينة فلا يصح الاستعمال
 بمجرّد الوضع بل يحتاج الى القرينة كالمجاز وطلاقة الكلام
 في هذا المقام انما هو من هذا القبيل واللفظ المشترك لا يحتاج
 في الدلالة على معناه الحقيقية الى قرينة ان العلم بالوضع
 كاف فيهما واما في استعمالها في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج
 الى قرينة صرفة عند ارادة عن المراد ومعينة واما في المجاز
 فيحتاج اليها في الدلالة ايضا اذ القرينة مأخوذة في تفرقه
 بغير عنه بهذه العبارة ايم بالماضي في العقل وكذا يسي
 معلوما من هذه الحقيقة فاذا الماضي في العقل الى علته
 لتفسير المدلول بالمعنى الموصوع له ومن حيث العقد اليه الى
 وقد يتقوى في اطلاق المعنى على الماضي في العقل بمجرّد صلاحية
 لان يعقد باللفظ سواء وضع له لفظ وقصد منه او لا فلهذا
 السيد الشريف قدس سره في حواشيه على شرح المشتمل
 والمناسب بهذا المقام هو الاول وهو ظاهر وقال التفات
 رحمه الله تعالى ومن حيث انه يحصل من اللفظ في العقل يسي
 معنوما لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو هنا من شأنه
 ان يصير من الغم من الحروف واحد او كثير ويرى عليه احكامه
 من حيث انه موصوع لمعنى وحينئذ يستقيم قوله وهو
 اسم الجنس ايم حيث يذكر مدلوله او القول بالجنس يستقيم الى اضره
 فيخرج معنى السواد فيه انه يلزم على هذا ان لا يكون الاسود

والابيض مشتق من اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من
الذات واحدث الذي يختبر نسبتته من طرف الذات وليس
معنى الاسود والابيض مركبا من الذات واحدث اذ الاسود
والابيض ليسا بحد ثين ولا قابل لعدم كونهما مشتقين
ومعناه اي معنى القيام بالخير اختصاص الناعت بالمتنوع
اي التخلق بالخاص الذي يصير به احد المتعلقين نقبا للآخر
والآخر متوثابه كالتعلق بين الضرب وزيد مثلا المقتضى
لكون الضرب نقبا لزيد وكون زيد متوثابه بان يقال زيد يضرب
وهذا المعنى هو الذي رجوه ولحل الشارح لهذا قوله
اي الاتحاد في المشارع الخمسة تفسير للتحفة في الخبر واما
تفسير التبعية في الخبر بمعنى حصول الشيء في كثر تبعات حصول
الخبر فيه فنقول في قيام صفات الله تعالى به وصفات المحدثات
بها او العقلية كما في المحدثات في المشارع العقلية الى ذات
المحدث غير الى اعراضه لان العقل بمنزلة الامنهما عن الاخر في اتحاد
في المشارع العقلية ونعيم اتحاد المشارع بكونه تحققا او تقديرا
علم معنى ان يكون كل واحد من الحال والمحل اي المحدث والمنشآت
تجال لو امكن المشارع الى حسا كانت المشارع الالهية واما
شمل العلوم والمعارف القائمة بالبريات منظورية ايضا بان كون الحال
والمحل كذلك ممنوع يجب اثباته بالدليل وارجع الى تسميات
ثلاثة بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وحده اولا والا اول
اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده اولا والا اول المصدر
والثاني اما مركبه بغير نسبتته من طرف الذات اولا والا اول
المشتق والثاني ان اعتبرته نسبتته من طرف الحدث فهو الفعل
والقسم الاخير مرسل تامل تدبر او وقوع الحدث عليه
في ان قيام الحدث بالمفعول به والالة والمكان والزمان بمعنى اختصاص
الناعت بالمفعول به نظري صرف بالتأمل والصواب في تقسيم المشتق
ان يقال اما ان تعتبر فيه النسبة من طرف الذات باعتبار حدوث
الحدث

الحدث وقصد ورع منها وثبوت له او وقوعه عليه او ثبوت الذات الاله
لحصولها او مكانا لوقوعه او زمانا له او بغير تلك النسبة على وصف
الزيادة عليه غيره فالوضع الثاني مثل هذا المقام اما ثبوت
مفظة اما او لا فقد يربك واما الثاني فالوضع فيه املستخص بالكون
المناسب حينئذ ان يقال فيما مر الموضع له اما ذات اي حاصل
في متعلقه اي ثابته اليه مثل اللام في الرسل معناه التعريف الثابت
في مدلوله رجل وقد في قوله بغيره بغيره التحقيق الثابت في مدلوله
ويجوز ان يكون معينا لونه حاصل في غيره ان يكون ملحوظا باعتبار
غيره لا باعتبار نفسه كما قيل في تعريف الحرف في كتب النحو وحا
انه معنى غير مستقل بالمعنوية والتمسك بالظن القوي حينئذ
يكون قوله يتبين بانضمام الى بيان القرينة المعينة للمعنى المراد
بالحرف اي يحصل تعيينه بانضمام الى معنى انه لا يتحصل
في الذات ولا في الخارج وعلى هذا يكون قوله يتبين الخبر
صفة كاستقام لقوله معنى في غيره معنوية معنى انه غير مستقل
بالمعنوية وان معنى المراد به بانضمام متعلق اليه ويدل
عليه ما يذكره المصنف في التبيين الرابع وفيه نظرا في فهم منه
ان معناه يكون مستقلا بالمعنوية بانضمام متعلقه وليس كذلك
لما سيجي انما هو الخطاب في قوله في لكان اولي بمعنى
الاعضا وقد تكون المشارع بلفظ هذا مثلا الى مستخص بعينه
يدول على عموم الاعضا المحسوسة بان يذكر ذلك المستخص
اولا باسم العلم ثم يقال هذا اشارة اليه بدون العوض
ولذا لفظ المعنوية لونه من هذا القبيل محل بحث بل الظاهر انه
موصوع بمعنى كلي باعتبار عموم كل لفظ الانسان باللفظ
اي ليكون الكلام على نظام واحد او من صيغة الخبر
فيه انه لا ضير بالمعنى في الخبر الذي ذكره ولو قدر ما سماه
المنطقيون رابطة فهو ليس ببايد الى المستبد بل عبارة عن

الحكم علي ما ذكره ولو قد راساه الخويون فلا يكون المقيد اليها
تأمل هوالة الملاحظة اي الالة للملاحظة المستحصات الموضوع
لها حتى ومنع الوصول لكل منها لاني وقت القها مة معينة من الوصول
والام يتصور كونه كلياً ولا جزئياً علي ما قدر واني معنى الحرف
والفعل وفيه ان العالم بالوضع علي تقدير وصفه لكل واحد من
المستحصات بعينه يجب ان يفهم من الوصول وحده كل واحد من
المستحصات بعينه لانه الموضوع له وان يعلم ان مراد المتكلم ما هو
علي التقيين بدون القرينة المعينة والظا هو الالة الملاحظة
ليس بهذا بل المعنى الكلي الصادق علي كل منها وايضا فالمعروف
من الوصول وحده ليس بكلي بل الجزئيات واحداً واحداً فليكون
مقيد بمضمون الكا لظا هو ترك هذا المقيد تأمل
وعدم فهم السامع المعنى اي للتقدير في الموضوع له لما نفع
منه وفيه نظر فانه لا يرجع الي طائل لان هذا القابل
انما اعترف بان معنى الحروف هي السبب المخصوصة علي الوجه
التي قررناه فلامعني لاستراط الواضع حينئذ لان ذكر
المقتلقة امر ضروري ان لا يعقل معنى الحرف الابد وان زعم انه
لفظة من مثلاً هو معنى الابد اي بعينه الا ان الواضع اشترط
في دلالة لفظ الابد علي فضارت لفظه بانه فاصلة
الدلالة علي معناها غير مستقلة بالمعنوية لبعضها في
قرينه فيها باطل اما ولا فلان هذا الاستراط لا يتصور له
قاعدة اصلاً بخلافه فاستراط القرينة في الدلالة علي معنى المجاز
واما ثانياً فلان الدليل علي الاستراط ليس بنوع الواضع
عليه كما توهم لان دعوي وروى من في ذلك حوزة عن
الاضاف بل هو التزام ذكر المطلق في الاستعمال وذلك مشترك
بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة والجواب عن ذلك
بان ذكر المطلق في الحروف لتعميم الدلالة وفي تلك الاسماء
لتعميل الغاية علي ما قيل يحكم بحسب واما ثالثاً فانه يلزم حينئذ

ان يكون

ان يكون معنى لفظه معنى مستقلاً في نفسه صالحاً لا يتكلم عليه
وبه الا انه لا يفهم منها وصدورها فاذا فهم اليها ما تم به دلالتها وجب
ان يفهم الحكم عليه وبه وذلك ما لا يقول به ادني معرفة باللفظة
واحولها فلما قدر الشرف قدس سره في حواشيه علي شرح
التفويض في بيان عدم الرجوع الي طائل ولزوم الحكم التبعي
فأعرفه واحفظه ولا تفعل عنه وهو امر مشترك بين
الابتدات والابتنات المستحصات الي كل منها ملحوظ تبعاً
لا يمكن ان يفهم او يحمل عليها شيء لعدم استقلالها بالمعنوية
فكيف يتصور اشتراكها في معناها وان اعتبر الاشتراك باعتبار
ملاحظة فمقدارها بهذا الاعتبار ولا يكون معنى لفظه من
ولم يبلغ الي مرتبة الاسم لان الاسم يقام معناه بصير محكوماً
به والفعل جزء معناه ولان الاسم بصير محكوماً عليه وبه والفعل
بصير محكوماً به فقط ان السبب قائمة بالمستوجب والالا
توهم انك تقول انتسب القيام الي زيد ولا تقول انتسب زيد
الي القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه وادابيت
الصفة من المتقدمي قلت القيام مستوجب وزيد مستوجب اليه
كل ذلك لا يرتد الي ما ذكر كذا قال الشرف هتوس سره
والسر في ذلك ما ذكر الشرف ايضاً في الحاشية الصغيرة
ان زيداً اريد به الالات وهي امر مستقل بنفسه لا يقتضي
ارتباطاً بغيره والقيام اريد به المعلوم الذي يقتضي ارتباطاً
بغيره قيل وايضاً السبب عبارة عن الثبوت وهو وصف
للجهول لانه اشبه الثابت للموضوع فاذا كان وصفاً له ينبغي ان
يقف اليه ليسا بمعنويين صريحا الي الظاهر ان المعلوم
الصريح من هذا الكلام هو المعنى الثاني كما يدل عليه ما سمع
من النجاة واحا المعنى الاول فانما هو بقصد المدلول المتراعي
لا المفهوم الصريح ان لا يدخل في صلاحيه في حكم اللفظة
وعدها فيها ذكر في الشرح نفع حرازة فقامل قوله

وفيها بها الخافهم منه ان دلالة الفعل على الزمان قد عرف من العرف
 المذكور سابقا ايضا وليس كذلك ومعرفة عدم ورود صار ب
 علمي الحد المتفاد من التقييم ظاهر ولما معرفة عدم وروده على الحد
 الذي تعلم الثم عن التعيين فتوجب به انه يعلم من الفرق المذكور
 ان مرادهم ما دل على حدث في نفسه مستوجب الي موضوع مع الاقتراح
 باحد الارضنة الثلاثة والاخر انه موضوع الخ ينبغي
 ان يقول هو هنا كما ان علم الجنس ايضا كذلك ليكون تعزيع قوله
 فلا بد من التاويل عليه ظاهرا مبي على قوله من يجعل
 فالفرق بينه وبين اسم الجنس بالمعنى الاول ان علم الجنس موضوع
 لهما هيبة من حيث هي وهي واسم الجنس موضوع مع وحدة
 لا بعينها تعمل فعل وجه التامل ان التقييم يدل على عدم
 اعتبار التعيين الذي هو معنى العزق ولم يدل على اعتبار ايضا
 وهي ان صحة الحكم على الشيء كذا وكذا صحة الحكم بالشيء
 يتوقفه عليه ذلك اذ لو لم يكن مستقلا بنفسه لما امكن الحكم به على
 شيء كما عرف من هذه الجهة كما لا يثبت لهما الغير كذلك لا يثبتان
 بتمام معنكهما للغير فامتنع الجنس لهما ايضا بل لا يثبتان
 كذا بل هذه للترجيح لا يثبتان لشي اصلافضلا عن ذات
 يثبت اليها الغير فامل تدبر الزم عليهم كذا اي الزم ذلك
 الدليل لا ينحصر وان لم يكن معنى موضوع له حتى يقال انه ومنع
 لنفسه في صفة وصفه لذلك المعنى الا لك ذلك الدليل يشمل
 صفة ذكر في هذه الصورة لفظ حقيق واري به نفسه
 لان المراد به لفظه كون المراد به اللفظ في الالاح محل محي
 علمي ان مقول القول يكون حلية حية اذا وقع حلية حيز لمبدأ
 ولا يصح لو وقعها حيز ذلك كما يصح لو وقعها بتقدير القول
 على ما وقع في غير موضع لا على اعتبار الزاد فيه
 ان ذكر اللفظ واردة نفسه منه غير تادير بل يتابع في
 الاستعمال وتقال ان يقول علمي هذا التقدير يلزم عدم انحصار
 الكلمة

الفرق المذكور في
 الامر سابقا وهو قول وذلك
 بالنسبة اما ان يقتصر
 من طرف الذات وهو
 المستفاد او من طرف
 الحدث وهو المفعول

الكلمة في الاقسام الثلاثة الا ان يتكلف باعتبار هذا التاويل
 فيه علمي لا تخفي لاستعمالان الالاح حيزين قيل انما
 يستعملان في معنومها الكلي والخصوص انما يفهم من
 هيبة المركب الاضا حيا كما ان الحوان في قولنا الحوان ناطق
 مستعمل في معناه اي معنى الكلي والتعديد بالتاويل
 يفهم من هيبة المركب الوضعي بهذا اظها اردنا ابراه
 والحمد لله ولا واخلا والصلاة والسلام على نبينا
 باطنا وظاهرا وكان الفراغ من كتابة هذا
 الكتاب المبارك يوم السبت المبارك احد
 عشر يوم خلعت في شهر رجب المبارك
 سنة الف ومائة واحد وخمسين
 من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل العلام والرحم على يد
 كاتبه الفقير الحقير المعز بالدين
 والبقية محفوظ عالي
 الجلال والي المالك
 غفر له ولوالديه
 وجعلهم من
 اصحاب
 الجنة

سليمان الحقاوي على
 الرسالة المذكورة في
 الاداب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على النبي الكريم
 حمد المنة اخبرنا خطابه وبين لنا حقيقته وسوابه . وملاة وسلاما على من
 ادبه الله باحسن الادب سيدنا محمد والاد والاصحاب وبعد فيقول يوسف الخنا
 عفر الله له سائر المسامحة في هذا شرح لطيف للرسالة العنصرية في الادب يفتح
 منها مقفل الابواب وحيتا ذكرت لفظ التمس فراجع به اسم الامام المحقق والوذي
 المدقق المولي حتى عومل باللفظ الحق **باب الحجة** اي الاثبات بما يدل على انصاف
 سائر صفات الكمال وخاطب الله لغيره لانه ينبغي ان يلاحظ المجهودات هذه
 ان الحمد ولا يعارض بتبعية المحضرة عن الخطاب تنزيها اذ لكل مقام مقال ولكل
 شأن رجال وقدم المهور للفتن خاص وبهذا علمت ما في التمس من الواحدة
والمنة اي كونها ممدومة عليه اوله اذ التمس والقول بانه مني مخصوص
 بغيره وهذا ان لم يجعل الجملة انشا والا فلا اثبات تامل **وعلى نبيك الصلاة**
ادام فلتب معترفا بكلام خبري قيدت ببعثنا في التمس تعيينا لمل المناظر لان
 المواحدة انما تتوجه على الخبر فقلنا ومدعوه وما قيل في الرد ساقط بما سياتي
 تامل **ان كنت ناظرا** فيه من كتاب او سنة او كلام احد من الائمة **فتطلب النص**
 نسبة المنقول او من المناظر فما في التمس من التقييد بمكة معترفا بوجوبه الى كل
 لاحاجة اليه ولا يخفى الطلب بالجهل المناظر كما في الشرع بل الطلب موجه
 مطلقا لجواز ان يكون للايمان او اتنا ليد او غير ذلك مما يستخرج الفكر وكان
 هذا وجه الامر لا تدبر **ومعنا** اي مثبت الحكم بالدليل ان كان نظريا او منها
 عليه ان كان بدريا **وهذا الولي ما في التمس لو كنت ذاتا** **فطلب الدليل**
 منك او من غيرك لما رو فيه ما قدمته وبما ذكرته ان دفع ادعا العطف على
 معوليه عامليين مختلفين وتكون الدليل هو المركب من قضاي التلخيص الى مجهول
 بالنظر الى مفاده باصل الوصل فلا يتقدم فيما قلنا ويرد على التمس هنا انصافا
 ما رو دعوى ولوح هذا التعريف على قولهم ما يلزم من العلم به العلم
 بغيره اذ ورد في كلامه ولي في باب كماله لا يخفى بعمام ان صاحب المناظر
 ثلاثة منع وسيا في انه طلب الدليل على المقدمة على التبيين ويسمى مناقضة
 ونقضا تفصيليا ونقضا اجماليا وهو ان يجمع الدليل بالتخلف او غير ومعارضة

تاكيدا

وهي

وهي اقامة دليل على هذا ونقص مطلوب المستدل **وبذلك علمت انه لا يمنع**
النقل الاجازة لانه اذ لم يكرمه دليل فظاهر والافهوع في سبيل الحكاية فلم يلزم
 محتمة نعم ان صرح بذلك او اقام دليلا من نفسه كان مدعيا ولا يرد كون النقل قد يكون
 مقدمة دليل لان قيد الحسية ملحوظ والنقل في كلامه باق على مصدرية لا بمعنى
 المنقول كما في حاشية التمس لانه لا يتوجه عليه حشي مطلقا **ومثل ذلك يقال في الدعوى**
فانه لا يمنع الاجازة في النسبة او الطرف واليه مال في التمس والاول ظاهر فاعتبره
 بقولك والقول بان الكلام ليس فيه الاصح الحقيقة يعني على ان منطوق التمس والاستثناء
 التمس على ما فيه ايضا تم عمل مدعاه بقوله **اذ المنع في عرفهم** اي النظر كما عرفت مما هو
طلب الدليل مطلقا من المستدل وغيره **على مقدمته** اي الدليل الذي اثبت به مطلوبه
 ففي كلامه استخدام وحتم على مدعوه الى فاعل يطلب اذا عرفت ان المستدل لم يطلب
 بالدليل **فاذا استقلت** ايها المستدل به اي الدليل ورد عليك ثلاثة اعتراضات ذكرها
 بقوله **منع** ذلك الدليل اي مقدمته اما منعا **بجود** اي السند او كمالا **مع السند**
 ويسمى مستندا وهو ما يذكره المناظر لتقوية مقفه والتقييد في التمس بزمه مخرج
 لسائر افراد السند اذ من المناظر التقوية في نفس الامر الا ان يقال اللامه
 للمناقضة ولا يخفى ما فيه **ولا يمنع السند** اي يبطل بالدليل او التبيين **الا اذا كان سندا**
 في مفهومه **للمنع** كذلك بحيث يلزم من انتفايه انتفاءه ومطلقة المسألة ولو اتفقا
 لا يفيد على اطلاقه فلا يصح الحمل عليه سالا المساوي الدردوج لانقسامه بمساويين
 فيقول المناظر لانتم الزوجية لم لا يجوز ان يكون فردا وحزب بالمساوي الاصح والاعم فلا
 به فبان لعدم الغاية كما لا يخفى ثلثها هذا حيوان الجسماس فيقول المناظر لانتم حنوا
 لم لا يجوز ان يكون سنجرا وموجودا وامشع وقع لانه يجامع المقدمة المجموعة فبطلانه
 بغيره باعتماد ورد بان محله ان لم يكن عموم وجهي بين السند والمقدمة وهذا هو
 المتأد اليه في التمس بقوله وفيه ما فيه **او نقض** اي الدليل اما بدعوى **التخلف** اليكم
 عن الدليل او غيره عمد ورا وسلسل ففي كلامه فقروا كما بين في التمس واعلم ان
 النقض لا بد فيه من شاهد والا كان مكابرة والبرق بينه وبين المنع ان النقض ابطاله
 دعوى فلا بد لها من دليل والمنع طلب ومن البين ان الطلب لا يستلزم عليه نقلا عن
 الاحتياج وهذا فرق جلي فسقط في التمس من دعوى الاستبعاد **او عورض** اي
 الدليل لا المدعي كما قيل كما عرفت ان المجموعان لا يقتضيان الدليل فاما في التمس كما مر

فصل يدل على الخلاف اعمضا ونقض دعوى المستدل سواء كان عند دعوى
قلبا او مماثلا له صورة لاحاده والا كان عينا الاول وسعي معارضة بالمثل والاول وسعي
معارضة بالغير وهو الكثير ولا يخفى عليك ان ما دل على ما ويحق النقض والاختصاص منه
يدل على نفس النقض ضرورة ان كلا منهما يتلزمه فلا يرد القدر به وان اعترض
التم الحصر بما اذ بين بالدليل او التنبيه فساد مقبلة معينة حكم ذهني فسادا
بكونه عضبا والزاما بان النقض الاجمالي والمعارضة كذلك لاسم لكن قبل الصلة وان
قد يعجز عن فساد مقبلة معينة فلو لم يبق الا في الحال التي تسلم ما هو باطل في نفس الامر فبغيره
وان المعارضة كالنقض الاجمالي في الدلائل اليقينية عقلية كانتا وعقلية كان يقال ما ذكرتم
من الدليل ليس بجميع اجزا بل هو كذا كذا كما صدق ضدا ونقض مدلوله لكن قام
الدليل على صدق فحصله تخلف المدلول وهذا ان بينهما تلازما ولومن وجه وهو ظاهر
عبارة القوم لانها في قوله كما فهمه الشارح قل ما قل على انا نقول ذلك ونريد
بالقوة مقابل الفعل فيقول اليه ما ذكرنا بوجه قوله المهمل في قوة الجزئية تامل وتخصيص
الادلة بالعقلية تحكم كما افاده في الشئ **في السورتين** اعم النقض والمعارضة **صريح** ايها المستدل
مانعا اي مستكنا من المنع بمعنى مطلق السؤال استملا لا لخاص في العام والقول بان
المعارضة لا تقارض باطل عقلا ونقلا اما عقلا فليجوز ان يكون دليل الممثل الثاني
اقوى من دليل المعارض او مثله فيستفيد بالاول قوة واما نقلا فلو وقع معارضة
المعارضة في كلام المحققين وذلك حكم بالحوار وهذا علم ان تقييد الشارح في الحاشية
بكون الدليل اقوى فيه يقتصر اللهم الا ان يكون ممن لا يريد الترجيح بكون الادلة تامل
وفي تقدير المحصر رحمه الله المنع على النقض بخالفة لطح الحق ان مورد الثاني الدليل
وهو موصل قريب بخلاف مورد الاول كما هو بين وهذا مراده في الشئ فلا اعراض
تم ربط بمقاصد ما تقدم لا جميعه كما في الشئ على سبيل التمهيل قوله **بان تقول** ايها
المستدل وهو غير مستد امره في عدم التعلق بالنقض كما هو ظاهر الشئ الا ان يقال
ان متعلق بقوله مریدا بالاول **انه تعالى متكلم بكلام اركب** اي قديم كما هو
المدعي وهو ما لم يتقدم على وجوده عدمه **ناقلا من المقاصد** كتاب غير المشهور
كما بين في الشئ فاذا نقل الطلب منك او من غيرك كما تقدم بحضر **المقاصد** اي شيئا
بما اشتمل عليه من الحكم **يدل** هو انه اي الله **استدل الكلام اليه ذاته** حقيقة وكل ما استدل
لذاته حقيقة فهو قديم فالقادم قال تعالى **وكلم الله صوبه تكليم** وهو باعتبار
كونه القبر

كونه القبر بما تقدم بين الدلالة فسط ما في الشئ ودعوى انه اعتبار القبر به غير ما ذكرنا او اراد
بالدليل ما ذكرتموه وهو الصوري لا يفيد فلا تقديره وما تقدم بين سؤال الشارح وجوابه
والاستدلال بان الاستدلال بما ذكرتموه كونه ذاته محلا للمواد كما اشار اليه في الشئ بقوله
فيه ما فيه مدفوع بوجه كما اشار اليه ايضا بقوله وفيه ما فيه وقوله المولى عصام والا وجه
مقدم انه فاعمل اسند دقيق مستغذب في الارفاق دافع لجميع ما قيل الا انه بغيره
يجوز الي تكلف **فا** اذا ادعي ما ذكرتموه **جواز** ارتكاب **المجاز** في الاسناد
والطرف والاول اولي وعلي كل يبطل المدعي لانه على الاول اسناد الكلام حقيقة
لغير ذاته وعلى الثاني المسند غير الكلام او المسند اليه غير ذاته تامل وهذا نقم
ان اتقنا وانكوي عصام على الاول في الثاني قصور **فا** اذا صدر ذلك المنع وسنده
يدفع سنده كما في الشئ وفيه ان السند احصى كما هو بين ودفعه بان **الساورة** واة
فرضية او متولدة لا يجري **بها الاصل** اي يكون الغالب الحقيقة فلا يعدل
عنها الا بدليل وقوله في الشئ لا يحتاج اعادة الحقيقة الى دليل مراده به غير الاصل
فلا تتم فيه **او ينقض** **بأسنا والخلف** الي ذاته المقتضي لتخلف المدلول عن
الدليل **فا** ان الخلق عند **هيل** **انه من اضافة القدر الى المقدور** ويحدث مع انه مسند
لذاته والنقض هنا من النوع الذي يجري فيه نفس الدليل في غير المطلوب لامن
النوع الاخر الذي يجري فيه زيد ته قائل **فا** اذا صدر ذلك النقض **مبني**
منع مستندا الي مقارنة للسند **بانه** اي الخلق امر حقيقي وهو التكوين لا اضافة
كما ادعيت **او يبار من بانه** اي التكلم بما هو ذم من كالم **تادية الحروف الحادية**
اي السبوق بالقدم فلا يكون صفة له لا متناهي قيام الحوادث بذاته وبعدها المعبر
للتكلم سقط ما في الشئ على انه لا ساحة وان عاد للكلام لان قوله تادية الزمن اضافة
الصفة للموصوف وهو ظاهر **فا** اذا صدرت تلك المعارضة **تمنع** **بان يقال** ما جانب
المستدل **لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف** الحادثة لان المدعي الكلام بمعنى القائم بالذات
وسند ذلك المنع قوله الا فطل **ان الكلام** **لعي العواد** **وانما جعل السان على الفوق** حكم
بان الكلام في العواد المفيد من زورة انه ليس مركبا من حروف متبينة هي على راي من جعل الكلام
النقي شيئا لا للفظ والمعنى لانه عند ذلك والترتيب انما هو في التلاوة لعدم مساعده
الالة والحاصل ان في المقام قيا بين متعارضين احدهما الكلام صفة للحدث والآخر
لذلك فهو قديم فالقادم قديم ما بينهما الكلام مركب من الحروف وكل ما هو كذلك

فهو حادث فالكلام حادث وافترق المسلمون بقدر مقدماتها فتدحمت
المعزلة في صفر من الاول والقرامية في كبراه والاشاعرة في صفر من
الثاني والحنابلة في كبراه وبعد اقرنا سيره الله من الكلام والحديث
في الدين والختام وعلي بنيه / حقل السلام وعلي الاله والصحاب الكرام
تمت هذه الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه

رابع عشر من يوم خلته من شهر صفر المبارك يوم الجمعة

المباركة سنة الف وساية وخمسين على يد الله

وكاتبها الفقير الحقير الموقر بالله سيب

والفقير موقوف على

الكتاب والمال في عقر

الله له ولوالديه

وجميع المؤمنين

آمين

ام

رسالة علي قوشجي

اول قولي حمد واستغفر الله لي ولوالدي ولجميع المسلمين
والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات امل في رحمة الله
الامم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وجميع
والمسلمين والمسلمات الاحياء والاموات

هذا العلم لا يكون الا بالعلم
بما هو عليه في ذاته لا بالعلم
بما هو عليه في غيره

هذا العلم ما هو
المفهوم بل هو
العلم بالعلم
الذي هو العلم
بالعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
المشهور ان وضع المفردات ليس لادارة مسياتها لاستلزامها الدور
ومعنى ذلك ان ليس الغرض من وضع المفردات ان تحصل معانيها
في ذهن السامع ابتداء ولا دار لان الوضع لكونه نسبة بين اللفظ
والمعنى يتوقف العلم به على العلم بكل واحد من اللفظ والمعنى فلو
توقف العلم بالمعنى على العلم بالوضع لزم الدور بل الغرض منه
اظهاره بالبيان للسامع واظهاره عنده ليحكم به او عليه وما قيل في
دفع الدور ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بالمعنى
لان اللفظ او ان العلم بالمعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع وهو
انما يتوقف على العلم بالمعنى سابق لاني الحال فلا بد من ارجاعه
الي ما ذكرنا من الاظهار والافلا محدي لطاثل **تجلى** او خفي
لتحصيل هذا البحث بالمفردات فان المركبات ايضا موضوعات
وضعا نوعيا بآثار معانيها فلو توقف العلم بمعانيها على العلم باوضاعها
وتدكرنا ان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيترقب العلم به
على العلم بكل طرفيه اعني اللفظ والمعنى **واجب** بان العلم بالمركبات
المركبة انما يتوقف على العلم بكون مفرداتها موضوعات معانيها
لا على العلم بكون المركب موضوعا للمعنى التذكيري فلا دور
حاصل من كون المركب موضوعا بآثار معانيها اذ يتكفي في العلم
بمعنى المركب معرفة (وضعا) مفرداته واعتداده عليه بانه لو
يتكفي في اعادة المعاني المركبة بحيد العلم باوضاع مفرداتها
لم يحصل اختلاف الاثارة في المركبات عند اتفاقها في الالفاظ
المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنا ضرب مرسى عيسى
وقولنا ضرب عيسى مرسى ودفع بان الكيفية التاليفية لما قصد
منها نوعا ما قيل في التخصيص عنه انه لا يخفى ان جميع العلوم
المتعلقة باوضاع هذه الاشياء علم بوضع المجموع فاستادة

العلم

العلم بوضع هذه الاشياء
هو العلم بوضعها في
الزمان والمكان
وهو العلم بوضعها في
الزمان والمكان

العلم بوقوفه على جميع تلك العلوم لا على العلم بوضع المجموع وهذا العلم
يتوقف على العلم بمجموع المعنى فلا دور هذه هي الكلمات الدائرة على
السنة القوم فمن هذا الكلام وان شئت ان تقف على حقيقة الحال
فاستمع من ما يتلى عليك من المثال فانقول **ومن الله التوفيق ان حين**
الادعاء ما يجب فيه ملاحظة المعنى الموضوع له بخصوصه كما ان اوضع
بخصوصه سواء كان المعنى كليا كوضع رجل لذكر من بني ادم او جزئيا
كوضع زيد لذات شخصية وهذا يسمى وضع شخصيا ومنها ما لا يجب
فيه ملاحظة المعنى الموضوع له فخصومه كما ان الوسيط امور
شكثرة في ضمن مفهوم عام شامل لها وحصل ذلك سواة للملاحظة
تلك الامور المتكثرة ووضع لفظ بخصوصه بآثار اكل واحد من
تلك الامور المتكثرة بخصوصه موضوعا له لذلك اللفظ وذلك
كوضع لفظ هذا لكل من تلك الامور المتكثرة التي يصدر على
كل واحد منها انه يشار اليه بان المفهوم المتعارف اليه جعل سواة
لملاحظة افرادها المتكثرة وجعل لفظه هذا موضوعا بآثار
كل واحد من تلك الافراد التي لوحظت في ضمن هذا
المفهوم العام الشامل لها وكل واحد من تلك الافراد فخصومه
موضوع له لللفظ هذا ومن هذا القبيل وضع شائسا لاشارة
والموصولات والصفات وهذا يسمى وضع عام وكذا ان الوسيط
الفاظ كثيرة في ضمن امر عام شامل لها ولوحظ ايضا في شدة
في ضمن امر عام شامل لها ووضع كل واحد من تلك الالفاظ المتكثرة
بآثار اكل واحد من تلك المعاني المتكثرة وذلك كما يقال لكل لفظ على
صيغة الفاعل فهو موضوع بآثار اكل واحد من قام به ما خذ
اشتقاقها فيوضع به لفظ الوضع صار بلسان قام به الضرب وناصر لمن
قام به الضرب وقابل لمن قام به الضرب الى غير ذلك ومن هذا
القبيل وضع سائر المشتقات وهذا الوضع يسمى وضع نوعيا والمركبات

يجب ان يكون ذلك في
العلم بوضع هذه الاشياء

كله موضوعه لهذا الوضع فاذ التمهيد هذا اختصار ان الموضوع بالوضع
 الشخصي لا يمكن ان يبينه مسماه بان تقوم به ذهاب الساع ويحصل
 ابتداء لان العلم بوضع المعناه موقوف على العلم بخصوصه فلو توقف
 العلم بمعناه بخصوصه على العلم بوضع المعناه لزم الدور واما الموضوع
 بالوضع العام وكذا الموضوع بالوضع النوعي فلها لم يتوقف العلم
 بوضعها لما وضعها لها على بلا خطتها بخصوصها بل كان يكتفي بمسماها
 في العلم بوضعها ملاحظا ما وضعها لها ايا لا حتى ضمن اسرع عام لكن
 اذ ادتها بمسماها من غير لزوم الدور فعلى هذا التحقيق يكون
 العرض من وضع المركبات اذ اذرة معانيها على ما قالوا لكن
 يلزم ان يكون اكثر التكررات من هذا القبيل لكونها موضوعة
 افا بالوضع النوعي او الوضع العام فيمكن ان يكون العرض
 من وضعها افا اذرة معانيها من غير لزوم الدور من تلك على
 خلاف ما صرحوا به لكن الحق ان يتبع
 هذا ما اثاره المحقق مولانا علي

التوشحي عليه الرحمة

سالكه العلي قم

الرسالة

علم البيان في معرفة

على الله كم ما شئت وعلى
 التلخيص وحاشية التلخيص
 حرة

قال السعد الثاني ان في حواشي الطب من سره الثاني من اضافة المصدر الى المفعول يعني لا يعتبر
 المصدر من المبني للمفعول بحيث يكون الاضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كما في قوله تعالى وهو
 من بعد غلبهم اي مغلوا بيثهم وذلك لانه لا يكون الاضافة الاهل اليه كغيره
 بمنزلة قوله حال كونهم مثل اهل مخوفية الله بل العني مثل اهل فايقية من الله وهو الخايعون
 فليست له للفرق بين المصدر المبني للمفعول والمضاف الى المفعول هذا دليلين قيل قولهم السوال
 الثاني بمعنى مثل ما يخشى الله على لفظ المبني للمفعول يا الي ذلك ويشعر بان من المبني للمفعول
 قلنا كانه اراد ان القصد عند جعله صفة المصدر الى تشبيهه الحسية من حيث التعلق بالمفعول
 خاصة والعني انهم يخشون الناس مخوفية مثل مخوفية الله جريا على ظاهر ترك الفاعل وهذا
 قد وقع ما يقال انه لاربع لتبنيه خايعتهم لمخوفية الله اي

وقال المحقق تسلي ذلك والسورة المذكورة عند قوله تعالى حتى يتوفاهن الموت قوله والتوفي بمعنى المصدر من
 المبني للمفعول والموت واحد فيقولون التوفي من المبني للمفعول واللامامة واجدا فيكون معنى يتوفاهن الموت
 بحيث تمن الموت فاجاب بانه على هذا المضاف اي ملائكة الموت الى اخر ما ذكره

[illegible]

على العصاة والرهين
منكم واليه يرجعون
عليه السلام
وكتبه
ابن ابي
مالك

من سماع النصارى وان لهم
لا يسمونهم مسيحيين بل
مسيحيين وناظرين
بما هو القادر
من ان هذا اسمان
فكلام حاصل معناه

في الموضع الصادر
 كانه احد من نزل القتيبة
 ملاقة المصدر على العقول
 المصدر على مادة اللحم والحاد
 والوالد الاصلقة في الفود
 والقيام وهذا الكمال
 شاذ في كفساده ما نقله
 اولاً في الفندي
 الاصل في
 في الموضع

[illegible]

الملك ركنه راجع الى

[illegible]

سيد برقع الخديجة لا اله الا الله وسطره في طائفة اوصى .
 قوله واما بقية
 التي ذكر ان تقو
 اليه من افاض الله
 وذلك لان المراء
 الخديجة الذي فيه
 السيد الحاصل به
 وقوله لا اله الا
 الله لا قلنا
 وهو على لوسا
 وقوله فان الله

مطلب علماء العصر
انذاراً بعد المنذر
للفقر

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint horizontal lines and small dark spots, possibly due to age or scanning artifacts. There is no text or other markings on the page.

الانوار
الى سيد المصطفى
عليه السلام والثناء

ان هذا الاستغناء هو الاثر في التأثير لكونه لا اثر في حصوله فاما ما قيل من ان
كونه لا اثر في حصوله فاما ما قيل من ان كونه لا اثر في حصوله فاما ما قيل من ان كونه لا اثر في حصوله
المعبر به من ان الاثر في قيامه بالتفاعل والتغير كالتغير العام بالصارف والمصرف
نرجس حدوده عن احواله وقوته على الاثر في فعله في حاشيته على شرح المنقذ
الاتحاد الخارجي من التأثير والافعال ما هو ان الاشياء لا تتغير الا بحالات
عقب التغير والاعتبار فانهم الضوابط لما حصل من التغير البتة امر موهوم
لكل او انشبه الى التغير في اشياءه واذا انشبه الى البنية في اشياءه
اي دكانه ارا والافعال الخارجية لم تحصل في الاشياء والاستغناء في الخارج
امر زائد على الصود والافعال لا يحكم بالشيء التي هي من الامور لا اعتبار
في غير الموجود الخارجي والافعال لا يحكم بالشيء التي هي من الامور لا اعتبار
وضوح المصدر بانه لا يمكن ان يكون له الاثر في التفاعل والتغير في الاشياء
فان الحركة في ذاته لا يمكن ان يكون له الاثر في التفاعل والتغير في الاشياء
من المثل الثاني وان اردنا ان يتفاعل في كل حاله فهو المثل الاول والمثل الثاني
موجود في الخارج اما الاول فامر متصور العقل ولا وجود له في الخارج اي في
الاشياء ان لم نر المبادر بما حصل به للتفاعل في ذاته فانه كما اذا قام في ذاته
لحصوله منه في القيام او غير ذلك لم يحصل له حاله في الحركة فلفظ الفعل وكيفية
قد يطلق على نفس الاشياء المتفاعل في كل لا يرد في المبدأ في ذاته كما في الاشياء
الحركة والاعمال في ذات المرفوع والمحدث فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
تتحرك كما كان في القيام والتصور في ذاته وقد يطلق على المبادر في الاشياء
بذلك لا يتفاعل وهو المثل الثاني في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
التي هي في سائر الاشياء المتفاعل في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
والفعل لم يرد في الفعل المبدأ في الاشياء المتفاعل في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
المصدر في المبدأ في الاشياء المتفاعل في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
ومن سائر الاشياء المتفاعل في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء
المصدر في المبدأ في الاشياء المتفاعل في ذاته فانه يتحرك في الاشياء المتفاعل في ذاته كما في الاشياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً في كتابه العزيز
والمصطفى صلى الله عليه وسلم
المرسل به إلى عباده
لأنهم كانوا على شفاة
من الضلال والفساد
والله اعلم بالصواب

بنيامين بن جلعاد

وذلك كاف في وضع اللفظ للشخصات وليست المستخصات كذلك
بالقياس الى كليتها كما لا يخفى **قوله** فالوضع كلي لان كلية الوضع
وجزئته مستندة الى الوسيلة والوسيلة هاهنا امر كلي وهو
القدر المشترك فيكون الوضع ايضا كلياً **قوله** لا يقبل الشركة فلا
يقال هذا ويراد به مفهوم كلي مثلاً لا يصح لغة ان يقال تجاني
هذا بمعنى جاءني اشار اليه مفرد مدكر بل لا يقصد بهذا الا
اشار اليه واحد شخص وكذا الحال في انا وانت **قوله**
تنبيه هكذا وقع في بعض النسخ وليس يصح لالفاظ ولا معني
اما لفظاً فلا ثم لو كان قسمياً اخر من الرسالة ينبغي ان يقال
فيما بعد التنبيه بلفظ المعرفة كما قال في باقي الاقسام واما معني
فلان المدعى فيه امر يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق
في فكان منها لا قسمياً اخر من الرسالة حتى يكون اقسام الرسالة
اربعة التنبيه عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة
بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم يادني تأمل وقيل التنبيه
عبارة عما لوجه النظر الى محال ما قبله لعلم منه وقيل لعلم تفصيل
ما علم اجمالاً ما قبله وقيل التنبيه عبارة عن ابحاث انية تتعلق
باحاث سابقة **قوله** الا بقرينة يريد ان الموضوع بالوضع العام
لخصوصيات المستخصات وان لم يكن مشتركاً لفظياً لان وصفه
واحد ولا بد في المشترك من تعدد الوضع لكنه في حكم المشترك من
حيث الاحتياج الى قرينة لتعين ما اريد به **قوله** وهو المصدر
وانما اخبر المصدر عن اسم الجنس ليبين عنه بيان معني المشتق ومعني
الفعل فكانه قال المدلول الكلي اما ذات وحده واما حرك وحده واما
مركب منهما وذلك اما بان يؤخذ غير الحدث من حيث انه مفيد به على وجه
من الوجوه المعنوية في معاني اسما المشتقة واما بان يؤخذ
الحدث من حيث انه منسوب الى غير نسبة تامه خبرية

32
او انشايتية كما في الافعال والمقصود به ان نوع ضبط الالفاظ
لا الحصر العقلي **قوله** في الخطاب اراد بالخطاب في قوله ان كانت في
الخطاب فالضمير المعني المصدر اي المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم
والمخاطبة والمشارك في اسم الاشارة والموصول الحرف في قوله
موضوعاً با وضاع عامه لمعان مخصوصة اشار الى الفرق بان
تلك الاشياء معانيها مفهومات مستقلة بالمفهومين لكن لا ينبغي
لشي منها مراد من الفاظها الا لقرينة معينة على قياس الاسما
المشتركة **قوله** الحرف فان مفهومه لا ينتقل بالمفهوم بل هو
التملاخظ غير ذلك فلا يعقل بنفسه اشار الى ان الموصول وان
كان موضوعاً وضاعاً اما المستخصات مخصوصة لكن المخاطبة
ربما يفهم من الموصول شخصاً معيناً من حيث تعيينه المانع
من الشركة بل يفهم بما لا يمنع الشركة فيه وان عرف احصاءه في
شخص معين كقولك لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذي جاء
من بغداد رجلاً ولم يعد الاعتبار غده كلياً مع جملته من اقسام
الشخص واما الضمير واسم الاشارة اذ كانا باقين على وضعهما
فانه يفهم المخاطبة منهما ما يمنع تصوره من الشركة فيه **قوله** الاول
الثلاثة اي الضمير واسم الاشارة والموصول **قوله** كانا اي اسم الاشارة
والضمير **قوله** دون الاشارة اي لا يجعل العلم بما هو مدلوله مشخص
والضمير مما يدل على العموم ومدلوله كلي وفيه رد على من جعل الضمير
من الجزاء الحقيقي دون اسم الاشارة اي الصواب ان يعلم ما
من الجزاء الحقيقي **قوله** انما يتعين بقرينة لان مدلول الضمير
انما يتعين بقرينة الخطاب ايضا **قوله** الحرف ما يدل اي فان معني
من مثلاً ليس هو مطلق الا بتدليل معناه ابتداءً خاص متعلق
بشي معين ولا يفهم معناه الا اذا تعلق بذلك الشيء المعين لكنه ليس

موضوعا للابتداء المخصوص الا وضعا عاما ولا يلزم كونه مشتركا
 مع كون معانيه متعددة وذلك الكون وصنعه لتلك المعاني
 وضعها واظدا **قوله** فانه ما دل على حدث آه اي الفعل اللفظ
 الذي دل على حدث ونسبته الى الذات وزمان النسبة بخلاف
 المشتق فانه ليس يدل على الحدث المذكور ويجوز ان يكون
 الضمير للمشتق وما نافيته اي المشتق غير دال على الحدث
 المذكور بخلاف الفعل فانه دال عليه مع النسبة الى الفاعل **قوله**
 وهو يعني فيه اي تحقيق ذلك يعلم ما ذكره المص في القوايد
 الغياثية في تحقيق معنى التعريف **قوله** والموصول بهم اي
 بهم في نفسه يتبعان مفهوم الصلة الذي هو معنى **قوله** التام
 اي ولا شك ان الحدث المعبر في مدلول الفعل كلى لكن ليس وحده
 مدلوله بل اعتبر فيه نسبة تامة في زمان معين الى موضوع متا
 وهذا المركب من الحدث وتلك النسبة التامة لا يقع ان يكون محكوما
 عليه ولا محكوما به والا لا حيتج الى اعتبار نسبة اخرى وتحقيق
 ذلك في رسالتنا المعولة في بيان معنى الحرف فليراجع وكذا
قوله فلا يعقل غيره الا الحرف ولا يقع محكوما به لما يكون
 محصل مدلوله وتوضيح هذا المعاني على ما ينبغي يستفاد من
 تلك الرسالة **قوله** آه اي اذا كان المرجع اليه متحصلا فليبحث
 في جزئيته واما اذا كان المرجع اليه كليسا عاما فليبحث في جزئيته
 بحث **قوله** فلا يكونان جزئيين آه اي لا يحل في الذهن في كونهما
 كليين ووقوعهما جزئيين في الاستعمال اذ لا عبرة الا للوضع فافهم

تمت الرسالة الوصفية المشوية الى سيد المحققين
 وسيد المدرسين قدس سره العزير
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الطاهرين

نظرا
 قول
 تامة

هذا شرح رسالة الوضع
 الحاجي افندي

صاحب الفقير الى ربه القدير
 احمد النكوش بن علي علم
 البكوش بن علي

بخصوصه موضوعه ومسماه المتخصص حيث لا يقبل الشك فلا يقال
هذا ويراد به مفهوم كلي مثلا ولا يصح لغة ان يقال جاني هذا ويراد به
جاني مشار اليه مفرد مذكر بل لا يقصد بهذا اللفظ الا هذا الشخص
الواحد وفي الخواشي الشريفة الشريفة ان هذا يكون وضعاً علمياً
لان التصور المعترف به عام وهو المشترك بين تلك الافراد وبه
لو حظ تلك الافراد ملاحظة اجمالية ويكون الموضوع له خاصاً
لان الفرض ان الموضوع له كل واحد من خصوصيات تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها وقد يكون الوضع كلياً والموضوع له كل
كما اذا تصور مفهوم كلياً وحين لفظاً باراً به وهذا يسمى وضعاً
عاماً الموضوع له عام كوضع الانسان لمفهومه ولم يتعرف له اذ
لا غرض له بتعلق به هاهنا واما كون الموضوع خاصاً والموضوع له عاماً
فستحيل لان الكليات لا تذكر بها مشخصات اجمالاً وذلك كاف
في الوضع للم مشخصات وليست الم مشخصات كذلك بالقياس الي
كلياتها لا يخفى انتهى كلامه واقول قد استقدنا من كلامه
ان الوضع علي قسمين وضع عام ووضع خاص وان الموضوع له
ايضاً علي قسمين عام وخاص وضرب الاثنان في الاثنان اربعة
ثلاثة منها ممكنة بل متحققة وواحد منها مستحيل اشكل علينا
عدو وضع مثل الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لان
العموم هاهنا ليس الا في الموضوع له ومفهوم الوضع شيء اخر اذا اظهر
انه شمول في نفس الوضع ولا يسري احدهما في الاخر فان قلت
لما كان تصور الموضوع له من شرائط الوضع انما هو المحسني قدس سره
عموم الوضع وبخصوصه عليه فان كان التصور متعلقاً بامر عام كان
الوضع عاماً وان كان متعلقاً بامر خاص كان الموضوع خاصاً سواء كان

متعلق

متعلق التصور بموضوعه او الة للملاحظة الموضوع له قلت لعل
هذا امراد المحسني قدس سره ويؤيده كلامه حيث قال لان التصور
المعترف به عام وايضاً حكمه باستحالة كون الموضوع خاصاً والموضوع له
عاماً بناء علي ان تصور الخاص لا يمكن ان يكون الة للملاحظة العام
بخلاف تصور العام فانه يمكن ان يكون الة للملاحظة الخاص ولكن لا يخفى
لعدم ذلك ان نصيب من الانصاف ان العرض بياناً بتنوع الوضع
وان له قسماً اخر وهذا البين المكشوف ان عموم متعلق ذلك التصور
وبخصوصه لا يوجب اختلافاً في نفس الوضع الا اذا حصل شمول في
نفس الوضع بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع المتعددة وان شئت
مع عدم علي انه اصطلاح ولا مشاحة فيه فنحن ايضاً نمشي معه ونحن
لونازع منازع يكون النزاع لفظياً والحق ان النزاع مفقود فان
المقصود بيان ان هذا للموضوع نوع اخر في نفس الامر غير النوع المشهور
ام لا فاذا انبط عموم الوضع علي اعتبار شمول في نفسه بحيث يغني عن
مؤنة الاوضاع المتعددة يتحقق نوع اخر حقيق بان يعود نوعاً
على جدة فان قلت علي تقدير ان توافقك ونمشي معك في ان عموم
الوضع ما قورق فوضع اسما الاجناس لها بينها يكون هذا في قسم
من اقسام الوضع وايضاً عموم الوضع مع عموم الموضوع له هل
له تحقق ام لا قلت المناسب ان يعود من قبيل ان الوضع خاص
والموضوع له عام وهذا وان كانت صورته قد ظهرت بملايس
الامتناع علي منصفة البيان فتحرره وتخبر اعني ان يلبسه
كسوة الامكان فتقول وبالله التوفيق لا يخلوا ان الموضوع له
حالة الوضع بخصوصه متصوراً او بامر صادق عليه فالاول هو
الوضع الجزئي الخاص لعدم شمول فيه والثاني الوضع الكلي

معمول عليه عموم

العام لا اعتبار شهود فيه بحيث يغني عن مؤنة الاوضاع فعلى الاول ان
 كان الموضوع له خاصا فيكون حينئذ الوضع خاصا والموضوع له خاصا
 وان كان عاما يكون الموضوع له عاما والموضوع له عاما
 وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان الموضوع له خاصا يكون الموضوع عاما
 لشموله والموضوع له خاصا كما في مثل اسم الاشارة وان كان عاما
 يكون الموضوع عاما والموضوع له عاما وهذا هو الذي فتنشت عن احواله
 ولا يخفى ان هذا هو الاوضاع النوعية كما في المشتقات فان المعاني
 الموضوع لها متصورة بامر علم وهي كليان وقد اعتبر فيه عموم الوضع
 في جانب اللفظ ايضا وحيث يكون المعنى الموضوع له من ان يكون شخصا
 او نوعيا هذا هو الكلام الخالي عن الاعتساف اذا سلكت الانصاف
 والهامول من الخلل ان غرضنا ان نزلنا واصلاح الخلل والله اعلم
 تنبيه على ما يلزم للفظ من خلاله الفوائد السابقة بادي
 تدوير ما هو من هذا القبيل اي من قبيل الموضوع بالموضوع العام
 بخصوصيات الاشخاص لا يفيد التخصيص الا بقربية معينة
 لا يستوي نسبة الوضع الى التسميات في الحواشي الشريفة
 يريد ان الموضوع بالوضع العام بخصوصيات الاشخاص وان لم
 يكن مشتركا لفظيا الا ان وضعه واحد ولا بد في المشترك هنا
 ثبوت وضعه لكنه في حكم المشترك من حيث الاحتياج الى القرينة
 لتبين ما اريد منه انتهى واقول ان اللفظ المشترك لما كان موضوعا
 لتسميات متناهية فان اطلق ذلك له على تلك التسميات اذا كان
 العلم بالوضع حاصلا وحيث لا بد من القرينة المعينة واما في
 محققنا هذا فيحمل تامل لان التسميات ههنا غير متناهية
 مثل تسميات الضمائر واسماء الاشارة فلا يمكن ان يحصل جميع

التسميات في الذهن وهو ظاهر ولا البعض دون البعض لا يستوي
 نسبة الوضع الى التسميات فلا احتياج الى القرينة المعينة
 بل القرينة ليست الا لاصلة الافادة واذا تقررت هذا فلو اراد المص
 من كلامه انه لا يفيد اصلا لا يتم التقريب لان مجرد استواء
 نسبة الوضع لا يستلزم عدم الافادة كما في المشترك وان اريد
 انه لا يفيد التعيين كما هو الظاهر من العبارة يرد الاشكال
 بان القرينة ليست للتعيين بل لاصلة الافادة كما قررناه وهم
 ويمكن ان يقال ان عبارة المص جملة على المحكي الاول ويتم التقريب
 بانضمام مقدمة تركت لظهورها وهي ان التسميات غير متناهية
 وح يتم التقريب ويكون الفرق بينهما وبين المشترك بامر من عدم
 تعدد الوضع واما القرينة ههنا للافادة وثمة للتعيين تدبر
 وانصف التقسيم وهو عبارة عن ضم الخاص الى العام على
 قياس ضم الفصل الى الجنب في المعارف ليتحصل نوع وليس
 فيه حكم اصلا بل محصله محصل المركبات التقيد به كالمركبات
 وان كانت العبارة موهمة لوجود الحكم مثلا اذا اردت تقسيم
 الحيوان الى انواعه فسميت اليه مفهوم الناطق بطريق القيد
 فيحصل نوع ثم فسميت اليه الصاهل فيحصل نوع اخر وهكذا
 يحصل سائر انواعه وليس فيه حكم واذا اظهرت في العبارة
 يترأى منه الحكم فامتاز التزديد التقسيمي عن التزديد الانفصالي
 لانه واردين القضايا بحسب صدقها في نفس الامر وكذا عت
 التزديد الخالي اذا كان متعلقا بجزء حقيق او بكلي مسرود ذلك
 ظاهر واما اذا اعلق بكلي غير مسرود فهو ما منه الاشياء الاتري
 الي قولك العددان زوج او فرد فيتم التقسيم والمحل والفرق انه اذا

قصد به الحد كان قضية حكم فيها باحد الامرين علي مصادق عليه
 مفهوم العدد وهو يقبل السور لوسورت واذا قصد به التقسيم
 يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الي ذلك المفهوم
 ليحصل به قسم وهو لا يقبل السور فلا يكون قضية في الحقيقة بل
 في الصورة واذا قصد به الحكم باحد القسمين علي ذلك المفهوم او با
 اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية
 علي قياس ما عرفت في المقررات الحقيقية الكاسية للتصورات
 واما التقريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون النور اللفظي
 مدلوله المطابق اما كل اي صلاح لخر من الاشتراك فيه او مشتمل
 اي غير صالح لغرض الاشتراك فيه فان قيل لما كان مدار الكلية علي
 صلاحية فخر من الاشتراك والعقل لا يجز عن الفرض لان يحصل
 الفرض هو ان يلاحظ الشيء مدحولا لاداة الفرض والجزئي في
 هذه الصلاحية فلا يميز الكل عن الجزئي قلنا تحريز المقام بحججهم
 الي بساط الكلام وهو ان الفرض علي قسمين فرض علي سبيل
 الانتزاع وهو ان يستخرج العقل صورة الشيء عن الشيء ويكون منشأ
 هذه الملاحظة ذات الشيء وفرض علي سبيل الاختراع وهو ان
 يخترع العقل صورة الشيء لا من الشيء ويكون لذ الشيء مدخل فيه
 وهذا الفرض هو الذي يحصل بالاداة مثلا ان يقال لو كان الانسان
 حمارا لكان له قوائم ولا شك ان صلاحية هذا الفرض موجودة في
 الجزئي مثل ان يقال لو كان زيد كليا لكان واحدا من الكليات الخمس
 لكن هذه الصلاحية غير مقصورة ههنا بل المقصود به هو
 صلاحية الفرض الانتزاعي فانك اذا جردت النظر الي ذات
 المفهوم وجردت الجزئي عن طريق الاشتراك فلا يتيسر لنا ان نتزع

نفسا

منه صورة قابلة للاشتراك ووجدة الكلي قابلا وان لم يكن مشتركا
 في الواقع كاللشي واللا يمكن بالامكان العلم تامل وتحقق ينفع
 لك في مواضع عديدة من العلوم العقلية وهذا وقع في البين
 فلنرجع الي المقصود فتقول والاول اي الكلي اما ذات
 اي لا يكون معني قايما بغيره ولا يكون مشتملا علي تعلق معني بذات فيحد
 فيه بخور جلد واسد من الاعيان ويخرج بخو قيام وقود من الاعيان
 ويخرج نحو الصفات وسائر المشتقات لا شئ له علي تعلق معني
 بذات وهو اسم الجنس او حدث اي يكون معني قايما بغيره سوا
 صدر عنه كالقيام والقعود او لا يكون صادرا عنه كالطول والعصر
 وهو المصدر فيخرج عنه المشتقات واسما الاعيان او نسبة
 بينهما اي بين الذات والحدث وذلك ينقسم الي قسمين لانه اما ان
 تغني النسبة عن طرف الذات اي تكون الذات ملحوظة او لا
 ثم الحدث علي وجه التقييد وهو المشتق فان الملاحظة فيه الذات
 او لا ثم تقييد الذات بالوصف ثانيا فالنسبة معتبرة او لا من طرف
 الذات وان كانا ذات مبهمة فهو الصفة كالضارب والقاتل وغيرهما
 مبهمة فهو غير الصفة مثل اسما الزمان والمكان او تغني النسبة
 من طرف الحدث اي يكون الحدث ملحوظا او لا وهو الفعل فان الملا
 فيه الحدث او لا من حيث الانسحاب الي ذات ما نسبة تامتخبر
 او انشائية وههنا امور لا بد من تحريزها الاول انه جعل اسم
 الجنس قسيما للمصدر وهو قسمه فتقول كافي الحواشي الشريفة
 الشريفة وانما الخرج المصدر عن اسم الجنس يعني عليه معني
 المشتق ومعني الفعل فكانه قال المدلول الكلي اما حدثا وحده
 واما بغيره وحده واما المركب وذلك اما بان يوجد غير الحدث من

حيث انه مقيد على وجه من الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المشتقة واما
 بان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة تامة جبرية او تشاوية
 كما في الافعال والمقصود بذلك ضبط الالفاظ لا الحصر العقلي انتهى
 او نقول ان اسم الجنس يطلق على المعنى العام مرة وعلى معنى الخاص اخرى
 يدل على ذلك مواقع اطلاقهم الثاني ان عبارة تفهم ان مدلول
 المشتق والفعل هو النسبة فقط وليس الحال كذلك لان النسبة
 هو المدلول التضميني لها فتقول ان في العبارة مسامحة فكانه كني
 عن التركيب بالنسبة لان النسبة تستلزم التركيب فكانه قال او مركب
 وفي تلك الحاشية الشريفة ايما على هذا فارجع الثالث الى جعل
 الفعل من اقسام الكلي والتحقيق ان الانقسام الى الكلي والجزئي
 من خواص الاسم ولا يجري في الفعل والحرف كما في التحقيقات الشريفة
 على شرح المطالع والشمسية وحاصل الكلام ان الانقسام اللفظي الى
 الكلي والجزئي انما هو بحسب انضمام معناه بالجزئية والكليتها فانها
 بالحقبة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفها ومعنى الاسم من حيث
 هو معناه معنى مستقل يصح ان يوصف بالجزئية والكليّة ويحكم بها
 عليه واما الفعل والحرف فهما كما استحققة عن قريب غير مستقل
 فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ نفي اذ ابر عن معناه بالاسم كان يقال
 معني من ومعني ضرب صح ان يحكم عليهما بالكليّة والجزئية وهذا
 بخلاف الانقسام المشترك والمنقول والى الحقيقة والمجاز اذ كلهما
 في الحقيقة صفات الالفاظ وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في صحة
 الحكم عليهما هذا خلاصة المقصود واذ اتقرر هذا فلا بد ان يفهم
 انقسام مدلول اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث انه مدلول للفعل
 ومع هذا التكلف فيه شئ يستفهم لك حقيقة فيما بعد ان شاء الله

الى

تقاي الرابع انه لما حصلت النسبة في عبارة كناية عن المركب بتراخي
 منه بحسب السياق ان يكون المراد المركب من الحدث والذات
 فيكون الذات مدلولاً بالتضمن ولا شك ان مدلول الفعل هو
 الحدث الكائني في الزمان المعين مع النسبة ولما كان النسبة
 يقتضي طرفاً اخر ينتقل الذهن الي ذات ما فيكون الذات مدلولاً
 التزامياً للفعل فعلى هذا لا بد ان لا يحمل المركب على ما يفهم
 عن السياق بل يؤخذ مطلقاً واما ما تركب فيتعين من خلال
 التقسيم فقد ظهر من احد شقي التزديد اقسام اربعة اسم
 الجنس والمصدر والمشتق والفعل فمميزا كل منها عن الآخر
 وأشار الى الشق الثاني وهو ان يكون المدلول مشخصاً بنوعه
 والثاني ما لوضع اما في اي يكون باعتبار امر مشترك بين مشخص
 او مشخص لا يكون كذلك يكون الموضوع له خصوصية مقصورة
 الثاني العلم لان الاعلام انما وصفت بازاء خصوصيات
 ذوات مقصورة بخصوصياتها وهذا السياق يدل على انحصار
 العلم في القسم الثاني كلف بشكل اسامي الكتب من لفظ لفتح
 والكشاف ونحو ذلك فانها وضعت بازاء لفاظ مترتبة مخصوصة
 ولا شك ان الالفاظ من الاعراض وتخص الاعراض بتخص
 محالها فيتعهد ببعدها محال فلو جعلنا تلك الاسامي علامات
 مشخصة ولا شك ان تصور تلك الاشياء بخصوصياتها
 محال فلا بد ان تكون موضوعاً بوضع عام لتلك الاشياء فوجد
 في الاعلام الوضع الكلي ويمكن ان يقال نظر المؤلف رحمه الله
 في بيان طرق الاوضاع الواقعة في اسما اللفظ ومثل تلك
 الاوضاع الواقعة في اسامي الكتب انما هو طرق مولدة مستندة

ما لا يتأتى في اللغة القدي فلا يصح البدء وتقول هي من اعلام
الاجناس وسياق تحقيق علم الجنس والاول اي الذي وضعه
لكي مدلوله اما معني في غيره يتبين بانضمام ذلك الغير اليه فهو
الحرف ولا يتضح حق انضمامه الا بتحقيق معني الحرف اقتفاء
لاثر المحققين فتقول ان نسبة البصيرة الي المدركات كنسبة
البصر الي المبصرات واليصر قد يشاهده بعض المبصرات
قصد او قد يجعله الاله كشاهدة الغير مثلا الناظر في المرأة
ربما جعلها الاله كشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق
في مشاهدتها ولا يلتفت حينئذ الي المرأة قصد اقتفاء هذه
الحالة ان يحكم علي المرأة بشي مكوّن لها مبصرة وربما جعلها متطورة
بالذات ملحوظا قصد ان يتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها
بما لها من تناسخ جوهرها وصفاته وجهها وكذلك البصيرة بالنسبة
الي المدركات مثلا في الابتداء معني متعلق بغيره فاذا لاحظت
العقل قصد او بالذات كان معني مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته صلاحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظت العقل من حيث انه حالة بين
السير والبصرة مثلا وجعله الاله كشاهدة حالها وارتباط
احدهما بالآخر فهو في هذه الحالة كالمرآة الملحوظة كشاهدة
الصورة المرتسمة فيها فخرج عن الاستقلال بالمفهومية
وعنه صلاحية الحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
من في قولك سرية من البصرة الي الكوفة فلفظ الابتداء موضوع
لمطلق الابتداء ولفظة من موضوع للابتداء بخصوص
لا باوضاع متعددة بل بوضع عام لكي كانه جعل مطلق الابتداء

عنوانا للابتداءات المخصوصة ثم عيّنت لفظة من لكل من
الابتداءات المخصوصة وهذا ما اشار اليه المصنف من ان
الوضع في الحروف كلي ولما كان من موضوع لفظة موصية
لا ابتداء ولا شكل ان كل ابتداء نسبية لا تتبين الا بالمسئوب
اليه فاما لم يذكر متعلق من لا يتحدد فرد من مطلق الابتداء
يكون مدلوله فلا يتحدد الا بمنقلبه واليه اشار المصنف
بقوله مدلوله اما معني في غيره يتبين بانضمام ذلك الغير
اليه واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعا ولفظ
له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في
دلالة من دون الابتداء فما لا ينبغي ان يعول عليه بل
يجب ان لا يلتفت اليه اذا فائدة في هذا الاشتراط وايضا
لم يرد من الواضع نص ولا دليل عليه بل فهو اذ ذلك من
التزام ذكر المتعلق عند الاستعمال وهو امر مشترك
بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة مثل ذوا والفرق
بان ذكره في الحروف تتميم دلالتها وفي تلك الاسماء
لتحديد غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معني من صالحا
في نفسه لان يحكم به وعليه الا انه ليس مفهوما من لفظه
فاذا ضم اليه ما يتم به دلالة كانه صالحا لذلك ولا يقول
به من له ادنى معرفة وان شئت فسمه هذا القول فغير عن
معني من بلفظه واذا ذكر معه متعلقه ثم انظر هل تقدر ان
تحكم عليه او به لا ظنك ان تكون في مرتبة من ذلك وعلي قول
هذا القايد يلزم ان يمكن الحكم عليه او به فتحصل من
ثاني شقي التريد الذي هو عبارة عن ان يكون الوضع فيه كليا

الحرف فانه مدلوله لا يتعين الا بانضمام الفير اليه و اشار الى الاصل
 الاخر بقوله والا اي وان لم يكن مدلوله كذلك بل يكون متعينا
 بدون انضمام الفير اليه وقد مر في التنبيه ان ما هو من هذا
 القبيل لا يفيد التشخيص الا بقربينة معينة وقد عرفت ذلك
 عليه فالقربينة ان كانت في الخطاب اعني الخطابية وهي توجيه
 الكلام الى الفير فيستأول ضميري المتكلم والمخاطب فالضمير
 فانه موضوع بوضع عام لمعان مستقلة في مفهومية شخصية
 وقربينة التعيين هو الخطاب وان كانت القربينة في غيره
 اي الخطاب فاما حسية وهو اسم الاشارة فانه موضوع بوضع
 عام لمعان مستقلة مستقلة والقربينة في عرف اللغة الاشارة
 الحسية ولا يتدح في ذلك ان في بعض الاوقات يكون الخطاب
 قربينة لان المراد انه من شأنه ان يكون القربينة حسية بالنظر
 الى عرف اللغة او تكون القربينة عقلية وهو اسم الموصول
 فانه لا يتعين الا بالانضمام اليه وبين المتكلم والمخاطب
 الخاتمة تستعمل على تشبيهات بقوايد تتفرع على ذلك التقسيم
 تظهر للاعلى بادي توجه ولما شارك الحرف الضمير واسم
 الاشارة والموصول في كونها موضوعا باوضاع عامة لمعان
 مخصوصة بنبه على الفرق فقال الاول الثلاثة اي الضمير
 واسم الاشارة والموصول مشتركة في ان مدلولها لا يتألف
 معاني في غيرها اي ليست الة لملاحظة غيرها بل هي ملحوظة
 قصدا وان كانت تحصل بالغير اي بالقربينة كما عرفت في
 التنبيه بخلاف الحرف فانه مدلوله معني في غيره اي الة لملاحظة
 غيره فهي اسما نظرا الى استقلال معانيها في حد ذاتها

فالثلاثة امتازت عن الحرف بهذا ولما اشار في التقسيم ان
 الموصول موضوع بوضع عام لشخصات مخصوصة والمخاطب
 ربما لم يفهم شخصاه معينا بحيث يمنع تصورهما من الشركة بل
 يفهم بهما لم يمنع الشركة وان عرفت انحصاره في شخص معين
 كمن سمع ان رجلا واحدا من بغداد وما حصل في ذهنه صورة
 الشخصية بل لاحظ به هذه الصفة وقال الذي جاء من بغداد
 فانه لم يفهم الا موصوفا بهذه الصفة وهو كلي و اشار الى
 رفع الشبهة بقوله الثاني الاشارة العقلية لا تقيد الشخص
 فانه تقيد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية وان بلغ الى مرتبة
 الاختصار في الخارج بخلاف قربينة الخطاب والحس فانهما
 يوديان الى ملاحظة ذات المدلول واما ضمير الكلي الي الكلي
 فانه يودي الى ان يكون الوصف الكلي عنوانا للجزئي وهو
 لا يفيد ملاحظة ذات الجزئي فلهذا كانا اي اسم الاشارة
 والضمير جزئيين اي يحصل لهما معنى جزئي في الذهن وهذا
 اي الموصول كلياً اي يفيد صورة كلية والحاصل ان القربينة
 فيها كاملة تودي الى ملاحظة ذات المدلول الذي هو جزئي
 وفي الموصول القربينة قاصرة فهو لا يفيد الا ملاحظة
 الجزئي بعنوان كلي وهذا ليس صورة الجزئي فالموصول
 موضوع لشخص بلكن بواسطة قصور القربينة لا يفيد
 صورة الشخص بل بتخصيصه بل بعنوان كلي فجزئيته
 بالنظر الى موضوعه وكليته بالنظر الى فهم المخاطب ومثل
 هذا واقع في العلم فانه من سمع ان رجلا عالما بالمتجاع
 حسه الوجدان في بلاد الروم واسمه فلان فانه اذا سمع

علمه ينتقل ذهنه الى الموصوف بهذه الصفات ويلاحظ هذه
العنوان فالعلم موضوع للجزئي ولكن يفهم الخطاب منه كليا
فلا يقال في هذه الصورة ان العلم كلي لان تلك الكلية بالنظر الى
فهم الخطاب لا بالنظر الى مدلوله وكذا الموصول فان لفظة الذي
انما وضعت بوضع عام خصوصية الذات وفهم خصوصية الذات
موقوف على القرينة والقرينة قاصرة لا تؤدي الى خصوصية
الذات فهو بالنظر الى مدلوله جزئي وبالنظر الى فهم الخطاب كلي
هذا غاية تنقيح الكلام لتخصيل الادرار في هذا المقام فلا يتوهم
ان كلامه هذا اذ فاعل الكلام في التقسيم حيث عد الموصولة من
قبيل الموضوع لشخص ولكن لا يخفى عليك ان هذا الحكم ليس بكلي
فان من راي المجازي من بعد ادب عينه اذا قلت له الذي جاء من بغداد
ينتقل ذهنه الى تلك الخصوصية الشخصية بلا شبهة فالاشارة
العقلية افاد ههنا الشخص فالمراد من قوله لا يفيد الشخص
رفع الايجاب الكلي وهو مستلزم للسلب الجزئي فيكون القضية
جزئية وذلك لانه لو كان مفيدا للشخص ناخوية بالضمير واسم
الاشارة لكان القضية كلية فلما انفي هذا الكلية لزم السلب
الجزئي فكانه قال لا يفيد الشخص كليا ولا بد ان تعلم ان الموصول
كلام القرينة ياتي للعهد الخارجي والذهني والجنسي والاستقراق
ففيشكل ان من اقسام الموضوع الشخص كانه لا يصح هذا
الحكم الا اذا كان للعهد الخارجي فقط ويمكن ان يقال ان اصل
وضع الموصول على هذا ويطرأ في الاستعمال معاني ليس هو
موضوعها في الاصل وهذا كما في اسم الاشارة فانه في اصل
وضع الاشارة الى شخص محسوس وربما يستعمل في العقول

تشبيها

تشبيها للمفقول بالمحسوس اظهارا لكما التقية عند العقل
فمثل هذا لا يريد نقضا على ان اسم الاشارة موضوع لموضوع
لا فانه هذا ليس الاستعمال الاصلي ولما اشتبه على بعض كون
اسم الاشارة حقيقة لجعل الضمير تشبيها للعلم في كونه جزيا
حقيقيا دون اسم الاشارة جزئيا اشار الى رده بقوله الثالث
علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمير وهو ان العلم موضوع
بموضوع جزئي لجزئي والضمير موضوع كلي لجزئي ونفسا وتقسيم
الجزئي اليها اي الى العلم والمضمير دون اسم الاشارة فظنا من ذلك
الجامع انه موضوع كلي وان ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة
ومدلول الضمير بالوضع ووجه ظهور الفساد من الفرق بين
العلم والمضمير ان ذلك الفرق جار بين اسم الاشارة والعلم
فجعل الضمير جزيا حقيقيا دون اسم الاشارة فظننا من ذلك
وايضا الضمير واسم الاشارة مشتركان في ان مدلولهما لا يتغير
الا بالقرينة الا ان القرينة في اسم الاشارة الحسية وفي الضمير
الخطاب كما عرفت والتفاوت في القرينة لا يوجب ان يكون احدهما
جزيا والآخر كليا ولما ظهر معنى الحرف على وجه ليس فيه
عبارة واما زعم اخويه امتياز تاما وكان هذا مما اشتبه
على اقوام منذوي الافهام ولذا اختلفوا في بيانها والعبارة
المشهورة في تعريفه هي ان الحرف يدل على معنى في غيره وقد
ظهر المقصود من تلك العبارة في التقسيم انه عليه فقال الرابع
يقين لك من هذا ان معنى قولك ان الحرف يدل على معنى في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية كما ان معنى قولك الاسم مادل على معنى
في نفسه انه مستقل بالمفهومية قال ابن الحاجب ان الضمير في

قولهم ما دل علي معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الي المعنى وان
معنى ما دل علي معنى في نفسه باعتبارها في نفسه اي بالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار قيمتها كذا في نفسها
اي باعتبارها في نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد وغير
ذلك وان معنى ما دل علي معنى في غيره باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه هذا يحصل كلامه ولا يخفى ان محموله ما اشلا اليه الم
من الاستقلال بالمفهومية وعدم الاستقلال فان المعنى اذا
كان ملاحظا بذاته فلا يكون وسيلة والاعتماد ما اذا كان ملاحظا باعتبار
متعلقه قال جمل الامة الرضى وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف
ما دل علي معنى في غيره نقض قولهم علي معنى في نفسه ولا يقال في
مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها واختار ان الصبر في نفسه غايد الي ما المراد بها الكلمة
وكذا في غيره فيكون المعنى الاسم كلمة دل علي معنى في نفسك الكلمة
والحرف كلمة دل علي معنى ثابت في غير تلك الكلمة ثم شرع يبين معنى
الحرف في الغير علي وجه لا يخفى علي الناظر لفظ ما فيه من التكاليف
البعيدة والمقام لا يحتمل بيانها وبيان ما فيها واماما اورد علي ان
الحاجب فليس بشي ان المقصود التشبيه بينهما بحسب اعتبار
الخارج تارة وعدم اعتباره اخري وان امتاز بانه يصح ان يقال
المعنى ما هو مقتدر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال ان الدار حشمتها
او قيمتها في نفسها او غيرها فالستر فيه ان ارتباط القيمة والحد
بالغير اذا كان الغير سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا فلذا لا يصح
ان يقال قيمتها او حشمتها في غيرها بخلاف ارتباط نفق المعنى
بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه فيصح كونه الغير ظرفا له

وان يقال المعنى في غيره هذا من الخفقات الشريفة الشريفة ولذا
تأملت فيها يظهر لك ان القول ما قالت حذار وان هذا المعنى الذي
قررنا في الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم ملحوظا قصدا
فيكون مستقلا بالمفهومية فيصالح ان يكون محكوما عليه وبه
واما الفعل فلا بد من توضيح فتقول مفهوم الفعل كابتداء مثلا
يشتمل علي معنيين مستقلين بالمفهومية وهو معنى المصدر
اعني الابتداء المطلق والزمان وعلي نسبة جزئية مخصوصة
من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرف حالتها مرتبطا احدها
بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة
التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية وانه لا يتعين
الا بالضمم الغير الذي هو المنسوب اليه ولهذا وجب ذكر الفاعل
وجوب ذكر متعلق الحرف فتقول الخويين الفاعل لا يجوز حذفه
ليس متبعا علي مراعاة حجاب اللفظ الصرف بل تعقل معنى الفعل
يتوقف علي ذكر الفاعل ولا يتم تصوير معناه الا بذكره كما في تعقل
معنى الحرف ولهذا اقوالوا وضع الافعال بالقياس الي ما اعتبر فيها من
النسبة الجزئية ووضوع عام وبالنسبة الي الحدث ووضوع خاص فظهر
ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكون
محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من
المحكوم به وعليه يجب ان يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل والحاصل ان مجموع معنى الفعل واحد
معانيه اعني النسبة لا يستقل بشي منهما بالمفهومية واما الحدث
المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهومه من حيث
انه منتسب الي الفاعل فلذلك وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث

الماخوذ في مفهومه مسنداً لهما فصار الفعل باعتبار جزئيه معناه
 محكوماً به وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوماً عليه وبه أصلاً
 وأما امتناع عن الحرف باعتبار اشتغال معناه على ما يسند إلى غيره
 بخلاف الحرف إذ ليس له معنى ولا جزء معنانياً يصلح أن يكون مسنداً
 أو مسنداً إليه فإن قلت فما تقول في الزمان قلت الزمان اعتبر
 في مفهوم الفعل على أنه فني للحدث والحدث الكائناً في الزمان المحصور
 اعتبر من حيث أنه منتسب إلى الغير فهو أيضاً يصلح أن يكون مسنداً
 ومسنداً إليه هذا خلاصة ما حققه المحققون وهو حقيق بأن
 نفعه بالنواجذ فلك فيه فوايد وإذا تحققت هذا ظهر لك أن
 مفهوم الفعل ليس بكلي فني عدالم من أقسام الكلي نظر هذا ما يؤيدنا
 فيه في اثنا التقسيم فتأمل وتدبر ولما انوفوا النقص بالمشتقة على
 ضد الفعل بذلك التقسيم بنبه فقال الخامس عرفت منه الفرق
 بين الفعل والمشتق وهو أن النسبة في المشتق معتبرة من طرف
 الذات وفي الفعل من طرف الحدث وإن صار بالأيدي على حد الفعل
 فإنه أي الفعل ما يدل على حدث ونسبة إلى موضوع معين تكون النسبة ونسبة
 الملاحظة الطرفين بخلاف الصفة كما تحققت وزمانها أي زمان
 النسبة وهذا ذكر بالاستطراد تماماً ما لبيان مدلول الفعل والأفهوم
 غير معلوم بالتقسيم ولما ظهر من خلاله التقسيم المتفرقة بين اسم
 الجنس وعلمه وهذا ما استنبه على كثير أشار إليه بقوله السادس
 منه أي من التقسيم يعلم الفرق بين اسم الجنس وعلمه كاسامة
 فإنه وضع لمعنى جوهره واسم وضع لفهومه وإن كان لا يخلو عن
 التقييد في حدوده لكن تعيينه غير ملاحظ والأشارة إليه باللفظ
 بخلاف اسامة فإن تعيينه ملحوظاً وأشار إليه بذلك اللفظ وهذا

ولا

هو مناط الفرق بين المعرفة والنكرة وما احسن ما قيل في المعرفة
 فيها ملاحظة التقييد وفي النكرة مصاحبة التقييد فالخاط
 أن كل شيء وضع له لفظ فله تعيين في حدوده فإن وضع له اللفظ
 ليكون إشارة إلى ذلك المتعين مع تعيينه فهو المعرفة والأفهوم النكرة
 ثم إن الإشارة قد تكون بنفس اللفظ بلا استعانة بالأداة
 كما في ما عدا المعرفة باللام وقد تكون باستعانة الأداة كما في
 المعرفة باللام مثل الرجل ورجل فإن رجلاً كان إشارة إلى تلك
 الماهية المعينة في حدوده بلا إشارة إلى تعيينه وإذا دخل عليه
 اللام حصل الإشارة إلى تعيينه كان الكلام قال تلك الماهية
 المعلوم لك أيها المخاطب وإلى أشار بقوله ثم جاء التقييد
 وهو معنى فيه من اللام وظهر الفرق أيضاً بين اسامة
 ولفظ الاسد المعرفة باللام فإن الإشارة إلى التقييد في اسامة
 بنفس اللفظ وفي الاسد باستعانة اللام هذا حصل ما ذكره
 ولكن بقي أشكالات كان ظاهر التقسيم يراعى أن يكون في الجنس
 داخلان القسم الأول الذي مدلوله كل التقسيم إلى اسم الجنس
 والمصدر والمشتق والفعل وعلم الجنس ليس به داخل تحت
 واحد منها والقسم الثاني ظاهر في أنه ليس داخل فيه لأن
 مدلوله مستخص واسامة مدلوله كلي ولا يخل ذلك إلا يكشف
 القناع عن صورة الحال فما قول وبالله التوفيق إذا افهم
 والمدلول والمعنى الفاظ كلية لها معان تصدق على أفراد
 كثيرة كمفهوم زيد ومفهوم الإنسان ومفهوم الحيوان وكما أن
 مفهوم الإنسان ومفهوم الحيوان وكما أن مفهوم زيد شخص
 من أشخاص المفهوم كذلك مفهوم الإنسان ومفهوم الحيوان

ولا يربك ان مفهوم الانسان كلي فكيف يكون شخصا لان الكلية عارضة له وهو باعتبار هذا العارض ليس من افراد المفهوم وشخصا من اشخاصه الا ترى ان مفهوم الانسان لو لم يكن شخصا من اشخاص المفهوم لكان نوعا اضافيا منه ولا بد ان ينتهي الي اشخاص فلا بد ان يكون تحت اشخاص من المفهوم يصدق المفهوم عليه بواسطة الانسان والامر ليس كذلك لا يقال مفهوم زيد وعمر وغير ذلك تحته لاننا نقول مفهوم زيد لا يصدق عليه مطلق المفهوم بواسطة الانسان بل هو داخل تحت مطلق المفهوم كما ان الانسان ايضا داخل تحت مفهوم زيد والانسان سواء كان كل واحد منهما شخص من اشخاص المفهوم والتحقيق ان المفهومية من المعقولات الثانية لا تفرض لذوات المفومات الا في الذهن وعروضه لمفهوم زيد ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان على السواء وهذه الثلاثة باعتبار عروضها المفهومية اشخاص من المفهوم وان كان البعض في حد ذاته كليا وكذا في سائر المعقولات الثانية من النوعية والجنسية والفضيلية وغير ذلك فان الكليات الطبيعية اشخاص بالنسبة الى تلك المعقولات الثانية فمثل الانسان شخص من اشخاص المفهوم النوع وكذلك الحيوان من الجنس ولذلك شمعهم يطلقون الوحدة والتفرد على المعاني الكلية مثلا يقولون معنى الانسان واحد ومعنى المعنى متعدد فان المراد بالواحد ههنا ليس الا الواحد بالشخص وعلى هذا القياس وان تحققت ما قررته فلا بد ان تعرف ان المراد من الشخص

في التقسيم اعلم ان يكون جزئيا حقيقيا او لا والكلي ان اخذت حيث انه معين ووضع اللفظ بارايه يكون علما للجنس واذا اخذت من غير تلك الحثية يكون لخصا اسما للجنس ويكون حاصل التقسيم ان المدلول اما ان لا يكون التقي فيه ملحوظا او لا والا اول الكلي والثاني الشخص والشخص اما ان يكون الوضع فيه كليا وجزئيا فان كان الوضع جزئيا فهو العلم وهو يتقسم الى قسمين لانه اما ان يكون جزئيا حقيقيا او لا والثاني علم الشخص والا علم الجنس ولما كان معنى الموصول لا يتعين الا بذكر صلته كان مظنة ان يشبه الحرف لان الحرف لا يتفقه الا بذكر المتعلق به على فرق لطيف دقيق فقال السامع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الفرض ويحصل بما هو فيه اي تعقله بذلك الغير الذي الحرف معنى فيه والموصول مبهم في نفسه يتعين معنى فيه اي بمفهوم الصلة التي هي معنى في الموصول والحاصل ان الحرف يتعين بشي يكون الحرف صفة له ومعنى فيه والموصول يتعين بشي يكون ذلك الشيء صفة للموصول ومعنى فيه وهذا يقتضي ان يكون الموصول مستقلا باللاحظة ومفهوم الصلة بالتبع فيكون الموصول هو الصورة والصلة هي المرأة والحرف على عكس هذا ولما كان الحرف والفصل يشتركان في عدم الاحتياز عنهما اشار الى العلة المشتركة فقال السامع ان الفعل والحرف يشتركان في انها مدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير واللة ملاحظة ومراة له اما الحرف فتمام معناه كذلك واما الفعل فلا لا يشمل على نسبة هي اللة ملاحظة موضوع ما لا تحصل تلك

معنى

النسبة الملاحظة ذلك الموضوع وقد اطنبنا الكلام فيه فلا يحتاج
الي الاعادة ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير فاما متعلق الخبر عليها لان
الاخبار عن الشيء لا يتيسر الا اذا كان الشيء مستقلا بالملاحظة
كما عرفت ولما كان الفعل مع ذلك الاشتراك بالحرف ممتاز بالاخبار
به على العلة فقال التاسع الفعل مفهومه كلي قد يتحقق في نوات
متعددة فجاز نسبته الي خاص منها فخير به قد ظهر لك ان في
كلية مفهوم الفعل نظرا لفهم مفهوم الفعل مشتمل على كل اعتبار
مع نسبة ما في زمان معين الي موضوع ما نسبة تامة فهذا
المعنى المركب من الحدث وتلك النسبة كما لا يصح ان يخبر عنه لا يصح
ان يخبر به لكن لما كان هذا الحدث اعتبار فيه من حيث ان يكون
منسوبا الي غير وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ فيه
مسندا دايما فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وقد
كشفنا لك صورة الحال فارجع فالهم ههنا ان اراد بالمفهوم
المفهوم المطابق فالحال على ما عرفت هذا انه ليس بكلي فانه
كما لا يصلح ان يخبر عنه لا يصلح ان يخبر به وان اراد بالمفهوم التضميني
فالكلية وعدم الكلية لا دخل له في ان يكون الفعل مخبرا به
دايما ولا يقع مخبر عنه فانه الكلي يقع محكوما عليه وبه بل العلة
ما ذكرنا من ان الحدث ماخوذ فيه من حيث ان يكون منسوبا اليه
الي الغير يمكن توجيه كلام الهم بان يقال الجزئي لا يقع محمولا
في الاحجاب لانه النسبة بين الجزئين ليس الالبابية فلان
يصدق الجزئي على الجزئي ويقع موضوعا لان النسبة بين الجزئي
والكلي قد تكون بالهموم والخصوص وقد تكون بالالبابية كما تقرر
في موضعه ولما كان معنى الحرف جزئيا كما سبق تحقيقه لا يقع

محكوما

محكوما به بخلاف الفعل فان مفهومه التضميني كلي فيقع محكوما
به وهذا يقع سببا لا متنيازا الفعل عن الحرف عن صلاحية
الاخبار عنه بالنظر الي مفهومه التضميني واما عدم صلاحية
لاخبار عنه بالنظر الي ذلك المفهوم فلا يكون مذكورا كيقال
قد ذكر هذا في التنبيه الثامن لانا نقول هذا الكلام كان
في بيان المفهوم المطابق للفعل ولا دخل له في مفهومه وكلام
الهم ههنا لا ينظم الا في المفهوم التضميني ولما كان الجزئية
فيها عدا الضمير الغائب في غاية الظهور وفي الضمير الغائب
خفا ان قد يعود الي الشخص وقد يعود الي الكل اسللا الي
ذلك الخفا بقوله العاظم في ضمير الغائب وكليته نظرا مل اي
اذا كان المرجوع اليه جزئيا فلا بحث في جزئيته واما اذا كان
المرجع اليه كليا ففي كليته وجزئيته نظرا مل وتحقيقه
ما اشير اليه في الحواشي الشريفة على شرح المطالع وحاصله
انه كلمة هو موضوع للجزئيات المندرجة تحت قولنا كل غائب
مفرد مذكرفان الواضع جعل هذا اللفظ الملاحظة للجزئيات ونحوها
لها موضع اللفظ بازاكل واحدا من الجزئيات بخصوصه وتلك
الجزئيات تكون حقيقية اذا كان المرجوع اليه جزئيا حقيقيا
وقد تكون غير حقيقية اذا كان المرجوع اليه كليا فانه الكلي من
جزئيات قولنا كل غائب مفرد مذكرفان جزئيته ليست حقيقية
وتحت في تحقيق معنى اسامه قد كشفنا عنك غطاك فبصرك اليوم
حري فلا يحتاج الي ابد الكلام جديد فقول معنى ضمير الغائب
ليس الاجزئيا لكن اعلم ان يكونا جزئيا حقيقيا اولافان قلته
الذي يظهر من كلام اهل الفن انه مدلوله اللفظ بخصوصه

يقولون الضمير عايد الى اللفظ الغلاني ومرجع الضمير في الكلام اللفظ الغلاني
ولا شك ان اللفظ اذا لوحظ بخصوصه فهو جزئي حقيق مندرج
تحت الاسم المندرج تحت الكلمة المندرجة تحت اللفظ فلا حاجة اذا
الي الكلف فان الذهن ينتقل من الضمير الى خصوص اللفظ ومن
اللفظ الى معناه سواء كان المعنى جزئيا حقيقيا ولا قلت
لا شك اذا قلت جاني زيد وهو قائم لا ينتقل الذهن اولا الى اللفظ
ثم من اللفظ الى الذات بل ينتقل اولا الى الذات المبرع عنه بزيد فلفظ
هو زيد سواء في التعبير عن الذات كدلالة زيد على الذات لا تحتاج
الي القرينة ودلالة هو تحتاج الي القرينة كما حقق في اثنا التفسير
من ان دلالة الضماير محتاجة الي القرائن وقرائنها هي الخطاب
ولما كان اكثر القرائن الخطابية هو اللفظ حكما وبانه اللفظ مرجع
الضمير وليس المراد ان ذلك هو القرينة المحصلة للدلالة ثم
اعتبروا المطابقة بين الضمير والمرجع وليس هذا الا لتوضيح
القرينة حتى لا تلتبس مدلولات الضماير اذا اجتمعت في كلام
واحد هذا لتحقيق معنى الضمير الغائب فتدبر ولما كان بعض
الالفاظ الكلية لا تستعمل الجزئيا كان مظنة ان يستعمل
بالجزئيات فبينه وقال الحادي عشر ذو وفوق وغيرها
من الالفاظ التي لا تستعمل الا مضافة كلي لا فهي بمعنى صاحب
وعلى وهما كليان وان كانا لا يستعملان الا في الجزئيين لعرونة
الامانة فلا يقال جاني ذو كما يقال جاني صاحب بل يقال
جاني ذوال مال وكذا فوق في اكثر الاستعمال فلا يكونان جزئيين
الجزئية عارضة بسبب الامانة فلا يندرج في الكلية ولما كان
بعض الالفاظ يقع في تفسير بعض كان مظنة حمل الترادف دفع

هذا

هذا بقوله الثاني عشر لا يربك تعاورا الالفاظ بعضها مكان بعض
مثلا يقولون من معناه الابتداء وفي معناه الظرفية فلا يوهك
ان الابتداء اسم فيقع محكوما عليه فتكون من هكذا وكذا في
بالنسبة الي الظرفية فان هذا توهم فاسد اذا لم يمتدح الوضع
والواضع لم يضع من لطف الابتداء بل لا يتدأخاض جزئيا لا يستقل
بالملاحظة فامر مرارا فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهكذا
في سائر المواضع فليس لتعاورا الالفاظ شهادة صارفة بل
المناط هو الوضع فلا تنقل عن جانب الوضع حتى تحبط ضبط
عشوا هذا اخر ما قصدنا شرحه وايضا حقه الله الحمد والمنة
وعلي بنبيه محمد المصطفى الصلاة

والنخبة وعليه واصحابه

الذين اصحاب الخير

والسلمات

التركية

ابيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الوجه عيبه مع الإمام وحر كبره

توزن خاتمة المحقق حاجي افندي

تخرج ليدبره علي

الدوام بحاهنه

محمد زلام

والله

الكرام

خطا لان الهروي البشير
الظاهر انه الهروي
كما لا يتاح كذلك
في نسخة اخرى

وتتمة في باب العلم بالانبياء

وبخصوصه عليه فان كان التصور متعلقا بامر عام فان الوضع عام وان كان متعلقا
 بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلقا بالتصور موضوعا للذات او للاحظة
 الموضوع له **قلت** على هذا صيرار المحشى قدس سره وبوجه كلامه حيث قال
 ان التصور المحترق عام وايضا حكم باستحالة كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
 تنافي ان تصور الخاص يمكن ان يكون **الذات** للاحظة العامة بخلاف تصور العام
 فانه يكون **الذات** للاحظة الخاصة ولكن لم يخفى على من له ادنى بصيرة من التناقض
 بالانصاف في حال الغرض بيان نوع الوضع وان كان قسرا اخر ومن البين المكشوف
 ان محموم متعلق بـ **ذات** التصور وخصوصه لا يوجب اختلافا في نفس الوضع الا بافصال
 شمول في نفس الوضع بحيث يعنى عن مونة او وضاع المتقدمة وان ملكيت معه
 على انه اضطرار ولا مشاحة في الاصطلاح فمن انصاف محشى معه **حيث** لو نازع
 مشاع كون النزاع لفظيا وحقق ان النزاع معنوي فان المقصود بيان ان كل
 للوضع نوع اخر في نفس الوضع غير النوع المشهور **كلام** اذا اضطرر محموم الوضع على اعتبار
 شمول في نفسه حيث يعنى عن مونة او وضاع المتقدمة بجهت قسرا اخر حقيق
 بان بعد نوعا على حدة **فان قلت** على تقدير ان توافقك ومخشي عليك في ان
 محموم الموضوع ما قررت فوضع اسما للخاصات التي فيها يكون من اقسام الوضع
 وايضا محموم الوضع مع محموم الموضوع له هل يحقق **ام اقلت** الناس ان بعد من قبل
 الموضوع خاص والموضوع له عام ومما وان كانت صورته قد علمت من غير ما لم يستأن
 على منصفة البيان بخبره **قلت** اعني ان تلبسه كسوة الامكان **فقلت** وبالله التوفيق
 لا يخفى ان الموضوع له حالة الوضع **مقصود** او بامر صادق عليه **قلت** اول
 هو الوضع الجزئي الخاص لعدم شموله **فله** والثاني هو الوضع الكلّي العام اعتبار
 شمول فيه حيث يعنى عن مونة او وضاع **فله** لا والله ان كان الموضوع له خاصا
 فيكون حسيه الموضوع خاصا والموضوع له عاما وان كان عاما يكون الموضوع خاصا
 لعدم شمول منه للموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان الموضوع خاصا يكون
 الوضع عاما لشموله والموضوع له خاصا كما في اسم الإشارة وان كان عاما يكون الوضع
 عاما والموضوع له عاما وهذا هو الذي يشكك عن احواله **فقلت** هذا في
 الموضع النوعية كما في المشتقات فان المعاني الموضوع لها متصورة بامر عام

اما ان يكون متصورا

ن
مونة

مثل

وهي كلمات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ ايضا وحيد يكون المقسم
 الوضع اعم من ان يكون تحضيا او نوعيا هذا هو الكلام الخالي عن الاعتساف اذا
 سلك في الاعتراف والمأثور من الخلاف اعم **الاول** واصلاح الحمل والاعمال
ثاني على ما يلوح للفظ من قلال الفوائد السابقة باق في تأمل **ما هو من هذا**
القبيل اي من قبيل الموضوع بالوضع العام خصوصيات الاشياء **يقول** **الشيخ**
المحقق **القمي** **معينة** **لاستواء** **النسبة** **الوضع** **الى** **المسميات** في التعريفية يريد ان
 الموضوع بالوضع العام خصوصيات المسميات وان لم يكن مشترك لفظيا لان
 ومعه واحد ولا يرد في المشترك من تعدد وصفه لكن في حكم المشترك من حيث
 الاحتياج الى قرينة تميز ما يريد منه انتهى **واقول** ان اللفظ المشترك لما كان
 موضوعا للمسميات متساوية فان اطلق ذلك على تلك المسميات اذا كان العلم
 بالوضع خاصا وحيدا لم يرد من القرينة المعينة واما في تحضيا فعلا تاملا
 لان للمسميات هنا غير متساوية مثل تسميات القمار واسماء الإشارة فلا يمكن
 ان يحصل جميع المسميات في الذهن وذلك لظهور بعض دون البعض **لاستواء**
 نسبة الوضع الى المسميات فلا احتياج الى القرينة المعينة بل القرينة ليست
 الا لاصل الافادة لا للتعيين **واذا** **انقرض** **هذا** **القول** **ان** **المصنف** **من** **كلامه** **انه** **لا** **يفيد**
 اصلا لاسم التقريب لان مجرد استواء الوضع لا يفيدهم عدم الافادة كما في المشترك
 وان اراد انه لا يفيد التعيين كما هو الظاهر من العبارة **يرد** **للاشكال** بان القرينة
 ليست للتعيين بل لاصل الافادة كما قررناه **وعلى** **ان** **يقال** **عبارة** **المصنف** **محكمة**
 على المعنى الاول ويتم التقريب باضمار مقدمة تركت لظهورها وهي ان المسميات
 غير متساوية وكأنه قال **لا** **يفيد** **لاستواء** **النسبة** **الوضع** **الى** **المسميات** **والمسميات**
 غير متساوية **وح** يتم التقريب ويكون الفرق بينه وبين المشترك بامر من عدم
 تعدد الوضع وان القرينة هنا لافادة **ونمة** **للتعيين** **تدبر** **والحق** **التقسيم**
 وهو عبارة عن ضم الحاقص الى العام على قياس ضم النصل الى الجنس في المعرفات
 ليحصل نوع وليس فيه حكم اصلا بل يحصل المركبات التقييدية كالمركبات
 وان كانت العبارة مؤلفا لوجود الحكم مثلا اذا اردت تقسيم الحيوان الى انواعه

صفت الى مفهومه الناطق بطريق القدر فحصل نوع ثم صفت الى العاقل فحصل
نوع اخر وهكذا يحصل ما يراى فواعده وليس فيه حكم أصلا وإذا ظهرت بالعبارة تترأى
منه الحكم فامتاز الترديد بالتقسيم عن الترديد كيد الانقسام الى ذاته ولزوم التقاضيا
بحسب صفة كفا في نفس الامر وكذا عن الترديد الى كماله إذا كان متعلقا بخبري حقيقي
او بكمالي مستور وفي ذلك ظاهر وما إذا تعلق بكل غير مستور فهو منطوق للاشتباه
المترادف في تلك العدة اما زوج او فرد فحتمل التقسيم والحكم والفرق انما إذا قصد
به الحكم كان قضية حكم فيها باحد الأمرين على ما صدف عليه مفهوم العدد وهو يحصل
الصور لوسورت وإذا قصد به التقسيم يواد بالعدد مفهومه وتعتبر انقسام كل
من الأمرين الى ذلك المفهوم فحصل به قسم وهو لا يقبل الصور ولا يكون قضية
في الحقيقة بل هو في الصورة وإذا قصد به الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم
او بانقسامه اليه فمخرج عما هو حقيقة التقسيم وصارت قضية طبعها
على قياس ما عرفت في المعرفات كحقيقة الكاشفة للصورات واما التعريف
اللفظي فالمقصود منه التصديق دون التصور **اللفظ مدلوله المطابق لما**
كل أي صالح لغرض الاشتراك فيه **والمشخص** أي غير صالح لغرض الاشتراك
فيه فان قيل لما كان مدار الكلية على صلاحية فرض الاشتراك في العقل
لا يجوز عن الفرض ان يحصل الفرض هو ان يلاحظ الشيء مدحولا واداء الفرض
وللمعنى لغة الصلاحية فلا يتم من الكل على الجزئي **قلت** ان خبري بالمقام يحتاج الى
سبب في الكلام وهو ان الفرض على قسمين فرض على سبيل الاشتراع وهو ان
يشترع العقل صورة الشيء ويكون مشاهدته الملاحظة ذات الشيء فرض
على سبيل الاختراع وهو ان يخترع العقل صورة الشيء من الشيء ولا يكون لذات
الشيء مدخل فيه وهذا الفرض هو الذي يحصل بالاداء مثل ان يقال لو كان
الاستان حارا لكان ناهقا ولشك ان صلاحية هذا الفرض موجودة في الجزئي
مثل ان يقال لو كان زيد قلبا لكان واحدا من الكليات الخمس ولكن ليس هذا
الصلاحية مقصودة ههنا بل المقصود ههنا صلاحية الفرض الاشتراعي
فانك إذا جردت النظر الى ذات الموضوع وجهة الجزئي غير قابل للاشتراك فلا

يشير لك

و قسم

فلا يتصور لك ان تنزع منه صورة قابلة للاشتراك ووجدت الكل فاملا
لذات ان لم يكن مشتركا في الواضح كالاشي والامكان بالامكان العام فاملا وتحقق
منع لك في مواضع عديدة من العلوم العقلية وهذا وقع في اليقين فليخرج
الى المقصود فنقول **الاول** أي الكل **اما ذات** وهو ما لا يكون قائما بغيره ولا يكون
مستملا على تعلق معنى بذات فدخل فيه محور حل واسد من الاعيان ويخرج نحو
قيام وقعود من المعاني ويخرج للصفات وسائر المشتقات المستمالة على تعلق
معنى بذات **وهو اسم الجنس** **وحدث** أي يكون معنى قائما بغيره سواء صدر عنه
كالقيام والقعود ولا يكون صا ورا عنه كالطول والقصر **وهو المقصود** يخرج عنه
المشتقات واسم الاعيان **او نسبة بينهما** أي بين الذات والحدث **وهذا** تقسم
الى قسمين **لانه اما تعتبر النسبة من طرف الذات** أي تكون الذات ملحقا بالحدث
على وجه التقيد **وهو المشتق** فان الملاحظة فيه الذات او ان لم يقيد
الذات بالوصف لاسا فالنسبة معتبرة او كما من طرف الذات فان كان الذات
مهمته هو الصفة كالصائب والقاتل او غير مهمته فهو غير مهمته الصفة مثل
اسم الزمان والمكان او تعتبر النسبة **من طرف الحدث** أي يكون الحدث ملحقا
او **وهو الفعل** فان كان الملاحظة فيه الحدث او ان من حيث **الاشياء** الى الذات
مانسة تامة خبرية او **الاشياء** امور لا بد من تجربتها الاول العقل اسم
الجنس قسمي المصدر وهو قسمي فنقول كافي هو شيء الشريعة الشرعية وانما اخرج
المصدر عن اسم الجنس ليعني عليه بيان معنى المشتق ومعنى الفعل وكأنه قال
المدلول الكل اما حدث ووجه واما غير وجه واما المركب وذلك مقصد على وجه
الوجه المعنوية في معاني الاسم بان يوضح عن الحدث من حيث انما لاسم المشتقة
واما بان يوضح عن الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة تامة خبرية او اشياء
كافي للمقابلة والمقصود منه ضبط الناطق لا يحصر العقل انتهى او نقول لاسم
الجنس يطلق على المعنى العام مرة وعلى المعنى الخاص مرة اخرى بذلك على ذلك الواقع
الملاحظ لم يتم **الثاني** ان عبارة تفصح ان مدلول المشتق والفعل هو النسبة فقط
والحال ليس كذلك لان النسبة هو المدلول التسميني لها فنقول ان في العبارة مسامحة

فكانت كني عن التركيب بالنسبة لان النسبة تستلزم التركيب وكأنه قال سا ومركب في
الحاشية الشريفة اما الى هذا فالرجع **الثالث** انه جعل الفعل من اقسام الكل
والتحقق ان الانقسام الى الجزئ والكل كلي من خواص الاسم ولا يجري في الفعل
والحرف فكذلك في التحقيقات الشريفة على شروح المطالع والشمس ومحصل
الكلام ان انقسام اللفظ الى الجزئ والكل انما هو بحسب الصافي معناه بالجزئية
والكلية فانها بالحقبة من صفات المعاني كما يظهر من تعريفها ومعنى الاسم
من حيث هو معناه ومعنى مستقل يصلح ان يوصف بالجزئية والكلية ويحكم بهما
عليه واما الفعل والحرف فمعناهما كما يستحقه من قريب غير مستقل فلا يصلح
ان يحكم عليهما بشي واحد اذا عر عن معناه بالاسم كان يقال معنى من ومعنى صريح
صريح ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية وهذا خلافا لانقسام الى المشترك والمتفرد
ولكي الحقيقة والمجاز اذ كلهما في الحقيقة صفات اللفاظ وجميع اللفاظ متساوية
للاقدام في صحة الحكم وبما هذا خلاصة المقصود واذا تقرروا هذا فلا بد ان تعذر
المقسمة مدلول اللفظ كمن حيث هو من حيث انه مدلول الاسم ومع هذا التكاليف
فيه شي يستقيم كحقيقته فيما بعد ان شاء الله تعالى **والرابع** انه لما جعل النسبة
في عبارته كناية عن المركب يتراعى منه بحسب السياق ان يكون المراد المركب من الحدث
والذات فتكون الذات مدلول باللفظين ولا شك ان مدلول الفعل هو الحدث
الكائن في الزمان المعين مع النسبة ولما كان النسبة تفقضي طرفا اخر يتصل بالذات
الى ذات ما فتكون الذات مدلول التزاما للفعل فعلى هذه الايدان لا يحمل المركب
على ما يفهم من السياق بل يوضع مطلقا واما ما يتركب منه فيتعين من خلال التقسيم
مقتضى من احد مقتضى الترتيب فبقسم الرتبة اسم الجنس والمصدر والمنتق والفعل
وتسمى اكل منها من المجرى والاشارة الى الشق الثاني وهو ان يكون المدلول مخصصا
بقوله **والثاني فالوضع اما كلي** اي يكون باعتبار امر عام مشترك بين شخصات
او شخص بل يكون ذلك بل يكون الموضوع له خصوصية معنوية **الثاني علم** لان الاعلام
انما صنعت بان خصوصيات ذوات متفردة بخصوصياتها وهذا السياق يدل على
اختلاف العلم في التقسيم الثاني لكنه كل باسمي الكتب من لفظ الفتح والكشاف
وغير

عليها

وخص

وغير ذلك فانها ومعنى بارز اللفاظ مرتبة مخصوصة ولا شك ان اللفاظ من
الامراض وتتشخص الامراض تشخص محالها فتشخص بتعدد المحال فيكون جعلنا تلك
للسامي اعلاما مخصصة فلا شك ان تصور تلك الاشخاص خصوصياتها محال فلان
تكون موضوعا بوضع عام لتلك الاشخاص فيوجد في الاعلام الوضع الكلوي ويمكن
ان يقال نظر المؤلف في بيان طرق الموضع الواقعة في اصل اللغة ومثل تلك الامور
للواقعة في اسامي الكتب انما هي طرق هي موكدة مستجيبة لما كانت في اللغة القديمة
فلا يعابها وتقولت هي من اعلام الاحيان وسياتي تحقيق علم الجنس **والاول** اي
الذي وضعه كلي مدلوله **اما معنى في غيره** ويشعر بانقسام ذلك العلم **الثاني**
وهو الحرف ولا يتضح هذا حتى انضاحه الى تحقيق معنى الحرف اقتضا لثبوت تحقيق
فقول ان نسبة البصرة الى المبركات كنسبة النصارى الى المبركات والبصرة قد
يشاهد بعض المبركات قصدا وقد جعله الله شاهدا للغير مثلا الناظر في الملة
بما جعلها الله شاهدا للصورة المرشدة فيها حيث يستغرق في مشاهدتها
ولا يلتفت الى الملة قصدا فلا يتبدل في هذه الحالة ان الحكم على الملة بشي مع
كونها مبركة ولا يحملها منطورة بالذات ملحوظة قصدا فيمكن لهذه اللفظة
من الحكم عليها بما لها من نفاسة جوهرها ومقاله وجهها وكذا البصرة
بالنسبة الى المبركات مثلا لا بد ان معنى متعلق بغيره فاذ لاحظنا العقل
قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالثبوتية ملحقا في ذاته صالحا لان الحكم
عليه وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الاستدلال والاحاطة العقل من حيث انه حالة
بين البصر والبصيرة وحصل الله شاهدا حالها في ارتباطا احدها بالآخر فهو
في هذه الحالة كالمرة الملحوظة لمشاهدة الصورة المرشدة فيها فخرج من الاستدلال
بالكمهوية وعن صلاحية الحكم عليه وهو لفظ الاعتبار مدلول لفظ من في ذلك
سرت من البصرة الى الكوفة فلفظ كذا بعد اموضع لمطلق الاستدلال من موضوعه
للاشياء المخصوصية بل بوضع مستعدة بل بوضع واحد عام كانه جعل مطلق
للاشياء انما هو بالاشتدات المخصوصة ثم عرفت لفظه من اكل من الاشتدات المخصوصة
وهذا اما اشار المصنف من ان الوضع في الجزئ كلي ولما كان من موضوعه مخصوصة

الامراض

مثلا

الاستدلال شك ان كل استدلاله لم يتعين الا بالنسبة اليه فالحال يذكر الاستدلال
من لا يحصل فممن مطلق الاستدلال يكون مدلول له فلا يحصل الاستدلال والبيان
المصنف بقوله مدلول له اما معنى في غيره يتعين بالنسبة ذلك العنصر اليه واما ما
يقال من ان الاستدلال من مثالا موضوعا او مفعلا له فنظرا لابتداء الالفاظ الواضحة اشتراط ذلك
المتعلق في مدلوله من دون الاستدلال فيكون ينبغي ان يقول عليه بل يجب ان لا يلتفت
اليه اذ لا فائدة في هذا الاشتراط وايضا لم يرد من الواضح نص في دليل عليه
بل في مواد ذلك من التزام ذلك المتعلق عند الاستدلال وهو مشترك من الحروف
والاسماء اللازمة للاضافة مثل فذو القربى بان ذكره في الحروف لتعريفها
وفي تلك الاسماء التحصيل غايتها تحكم وايضا يلزم ان يكون معنى صالحا في نفسه
لان حكمه به وعليه الا انه ليس هو ما مل لفظة فاذا احسن اليه ما يتم به والتمه كان
صالحا لذلك ولا يقول به من له انه في معرفته وان اشبهت ظهور هذا القول
فمعنى معنى من لفظة فاذا ذكره متعلقه ثم انظر هل تندرج حكمه عليه او به لا اظنك
ان تكون في منزلة من ذلك وعلى قوله هذا القائل يلزم ان يكون الحكم عليه او به
فيحصل من تالي شقي الترديد الذي هو عبارة عن ان يكون الوصف منه كليا الحرف
فان مدلوله لا يتعين الا بالنسبة الى الغير والاشارة الى الاقسام الاخر بقوله او اي وان لم
يكن مدلوله كذلك فذلك قول يكون متعينا به وان اقسام الغير وقد مر في التبيين
ما هو من هذا القبيل في التبيين من القرينة معينة وقد عرفت الدليل عليه **القرينة**
ان كانت في الخطاب اعني المخاطبة وهي توجيه الكلام الى الغير فيقول صيغ التكلم
والمخاطب **بالضريح** فانه موضوع موضع عام لبيان مستقلة في المفهومية مستقلة
وقرينة التبيين هو الخطاب **فان كانت القرينة في غيره** اي الخطاب **فاما**
حتى وهو الاشارة فانه موضوع موضع عام لبيان مستقلة مستقلة والقرينة
في عرف اللغة الاشارة لحيثية ولا يتدرج في ذلك الا في بعض المواقف يكون
الخطاب قرينة ان المراد انه من شأنه ان تكون القرينة حصة بالنظر الى عرف اللغة
او تكون القرينة عقليه **وهو اسم الموصول** فانه لا يتعين الا بالنسبة المهودية من

اسمه

اسمه

المنظم

المتعلق والمخاطب **الخطبة** **تشتمل على تبيينها** فبقوا يد تشتمل على ذلك التبيين
تظهر للاعني ياد في توجه ولما شارك الحرف العنصر واسم الاشارة والموصول في كونها
موضوعا وبوضع عام لبيان محفوفة بنه على الفرق **الاولى الثلاثة** اي العنصر
واسم الاشارة والموصول **مشتركة في ان مدلولها ليست معا** **اي في غير مكان**
اي ليست الاله لملاحظة غير ما بل ملحوظة فصيحا وان كانت تحصل **بالغير** اي
بالقرينة كما عرفت في التبيين بخلاف الحرف فان مدلوله معنى في غيره اذ لا ملحوظة
غيره **وهي اسما** انظر الى استقلال معانيها في حد ذاتها فالثلاثة امتيازات من
الحرف فلهذا ولما اشار في التبيين ان الموصول موضوع موضع عام لمستحققات
مخصوصة والمخاطب يحكم بينهم لخصا معينا حيث يمنع تصويره من الشركة بل بينهم
بحالهم يمنع الشركة وان عرف الحصار في شخص معين ممن سمع جا واحدا من بؤر
وما حصل في ذنوبه صورته المشخصة بل ملحوظة هذه الصفة ثم قلنا الذي
جامع بعدا فانه لم يفهم الا موضوعا هذه الصفة وهو كافي فاشارة الى رفع الشبهة
بقوله **الثاني الاشارة العقلية** **لا تعيد الشخص** **فان تعيد الكل بالكل**
لا تعيد الجزئية وان بلغ الى مرتبة الاختصار في الخارج **خلاف قرينة** **الكل**
والشخص فانهما يوديان الى ملاحظة ذات المدلول واما ضم الكل الى الكل
فانه يودي الى ان يكون الوصف الكلي عنوانا للجزئي وهو لا يعيد ملاحظة
ذات الجزئي **قله** **ان كان** اي اسم الاشارة والضمير **جزئي** اي يحصل لها
معنى جزئي في الذهن **وهذا** اي الموصول **كلما** اي بعد صورة كلية
ولما قيل ان القرينة هي كلمة تؤدي الى ملاحظة ذات المدلول الذي
هو جزئي في الموصول القرينة قاصرة هي تعيد الملاحظة الجزئي بعنوان
كلي وهذا ليس صورة الجزئي فالموصول موضوع لشخص لكن بواسطة بقوله
القرينة لم يعيد صورة الشخص بتخصيصه بل بعنوان كلي جزئيته بالنظر
الى موضوعه وقلته بالنظر الى موضوعه فهم المخاطب ومثل هذا واقع
في العلم فان من يسمي رجلا عالما سماه احسن الوجدان في بلاد السور
واسمه فلان فانه اذا سمع غلبه يتقبل فانه الى الموصوف هذه الصفات

انه

ا

وبالخط هذا العنوان الكمال فالعلم موضوع للجزى لكن يفهم المخاطب منه كليا
فلا يقال في هذه الصورة ان العلم كمال لان تلك الكلمة بالنظر الى فهم المخاطب
لا بالنظر الى مدلوله وكذا الموصول فان لفظة الذي انما وضعت بوضع عام خصوصية
الذات وفهم خصوصيته متوهم ف على القرينة والقرينة قاهرة لا تودي الى
خصوصية الذات فهو بالنظر الى مدلوله جزى وبالنظر الى فهم المخاطب كلى هذا غاية
تنقيح الكلام لتحصل المرام في هذا المقام فلا تنوع ان كلامه هذا يندفع الكلامه
في التقسيم حيث عد من قبيل الموضوع لشخص ولكن لا يخفى عليك ان هذا الحكم
ليس كلى فان من راي الحاي من بعد ادب حينه اذا قلت له الذي حاي من بعد ادب
يشتمل في حينه الى تلك الخصوصية الشخصية بلا شبهة فكلما اشارت العقلية افادة
فما هنا الشخص فالمراد من قوله لا يفيد الشخص رفع الارجاس الكلى وهو مستلزم
سلب الجزى فتكون القضية جزئية ولا بد ان لو كان مفيدا للشخص
كان جزئيا الضمير واسم الإشارة له ان القضية كلية فلما نفى هذه الكلمة لم
السلب الجزى فكانا قال لا يفيد الشخص كليا وان يعلم ان الموصول
بلازم التعريف تاتي للعهد احوال حتى والذهني والاشعري في كل حال
هو كماله من اقسام الموضوع المستخص كماله بل يصح هذا الحكم اذا كان العهد كماله
فقط ويمكن ان يقال ان اصل وضع الموصول على هذا ويظهر في الاستعمال
معان كبرى موضوعا لها في الاصل وهذا كما في اسم الإشارة فانها في اصل وضعها
للاشارة الى شخص محسوس ولا يستعمل في المطلق وان تشييم بالمعقول
بالمحسوس اظهر الكمال غير انه عند العقل مثل هذا اليراد ونقصا على ان اسم
الإشارة موضوع لشخص كماله هذا الجمل استعماله الاصل ولما اشبه على بعض
كون اسم الإشارة جزئيا حقيقيا فجعل الضمير شيئا للعلم في كونه جزئيا حقيقيا
دون اسم الإشارة اشار الى هذه بقوله **الثالث علمت من هذا الفرق بين**
العلم والمفهوم وهو ان العلم موضوع بوضع جزئى والضمير بوضع كلى جزئى
وفى تقسيم الجزى اليها اي الى العلم والمفهوم **دون اسم الإشارة** طيبا
من ذلك الجاعل ان موضوع **وان ذلك الجزى انما يتعين بقرينة الإشارة** المنحصر

موقوف

للوصول

ومدلول

ومدلول الضمير بالوضع ووجه ظهور الفساد من الفرق بين العلم والضمير ان ذلك
الفرق حايير بين اسم الإشارة والعلم فجعل الضمير جزئيا حقيقيا دون اسم الإشارة
بحكم تحت وايضا الضمير واسم الإشارة كسائر كان في ان مدلولهما لا يتعينان الا
بالقرينة لانه ان القرينة في اسم الإشارة الحسنة وفي الضمير الخطاب كما عرفت والنتيجة
في القرينة لا يوجب ان يكون احدهما جزئيا والآخر كلى يكون جزئيا ولما ظهر معنى
الحرف على وجه ليس فيه عبارة وامتنان عن اجوبه امتيازات اما وصفا كان مما
اشتبه على اقوام من ذوي الافهام ولذا اختلفوا في بيان العبارتين المشهورين
في تعريفه وهوان الحرف قد ادى الى معنى في غيره وقد ظهر المقصود من تلك
العبارة في التقسيم به مفسفات **الرابع تبين لك من هذا ان معنى**
قوله الحرف ما دل على معنى في غيره انه لا يتنقل بالمفهومية كما ان معنى
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه انه لا يتنقل بالمفهومية **قال**
ابن الحاجب ان الضمير في قوله ما دل على معنى في نفسه وقوله في غيره
راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه باعتباره في نفسه اي
بالنظر اليه في نفسه باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار قمتها كذا في نفسها
اي باعتبارها في نفسها باعتبار كونها في وسط البلد وغير ذلك وان معنى
ما دل على معنى في غيره باعتبار متعلقه باعتبارها في نفسه فذلك يحصل
كذلك منه وتخرجني ان حصوله ما اشار اليه المصنف من الاستقلال بالمفهومية
وعدم الاستقلال بها فان المعنى اذا كان ملاحظا بذاته لا يكون وسيلة
لله بخلاف ما اذا كان ملاحظا باعتبار متعلقه **ك** بحجم المية الرضى
وقد نظر ان قوام في حد الحرف على معنى في غيره فنقص قوام على معنى في نفسه
ولما قال في مقابلة قولك الدار في نفسها كذا فيمة الدار في غيرها لاذابل
قال لا نفسها واختار ان معنى في نفسه عامدا الى المراد لفظا للكلمة ولذا اضهر في غيره
فتكون المعنى الاسم كلمة دل على معنى ثابت في نفس الكلمة والحرف كلمة دل
على معنى ثابت في غير تلك الكلمة ثم شرع بين كون معنى الحرف في الخبر على وجه
لا يخفى على الناظر الفطن ما فيها من الكيفيات البعيدة والمقام لم يحتمل يا حقا

وبيان ما فيها واماما اورد على ابن الحاجب فليس بشي اذا المقصود التشبيه
بينها بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا لانه يصح
ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة
او قبيحة في نفسها او غيرها والسرفقة ان ارتباط الغيبة او الحسن بالغير اذا كان ذلك
الغير سببا له ليس يصح كون الغير ظرفا له فلهذا لا يصح ان يقال فيتمتها بالوحسنة
في غيرها بخلاف تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير معتبر فيه
فيصح كون الغير ظرفا له وان يقال المعنى في غيره فانه من التحقيقات الشريفة
التي هي رقيقة واذا تأملت فيها يظهر لك ان القول ما قاله حزام وان هذا
المعنى الذي قرناه في الحرف **خلاف الاسم والفعل** فان معنى الاسم ملحوظ
وقصده ان يكون مستقلا بالمفهومية فيصح ان يكون محكوما عليه وبه اذ امتاز
الفعل فلا بد من توضيح فنقول مفهوم الفعل كابتداء امثلا يشتمل على
معنيين مستقلين بالمفهومية وهو معنى المصدر اعني الابتداء المطلق
والزمان وعلى نسبة جزئية مخصوصة من حيث ارتباطها بظرفها والى
لتعرف حالها مرتبطا احدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية
وانه لو شئت انما بانضمام الغير الذي هو المنسوب اليه ولذا وجب ذكر الفاعل
وجوب ذكر متعلق الحرف فنقول الجواب بين الفاعل لا يجوز حذفه فليس متكيا
على مرادنا جانب اللفظ الصرف بل تعقل معنى الفعل تنوقف على ذكر الفاعل
ولا يتم تصور معناه الا به كونه في تعقل معنى الحرف ولهذا قالوا وضع للفعل
بالقياس الى ما اعتبر فيها من السبب الجزئية ومنع قام وبالنسبة الى الحدث
ومنع خاص فظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان
يكون محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما على ضرورة ان كل واحد من الحكما
عليه **وهو يجب** ان يكون ملحوظا بالذات ولذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
وبالحاصل ان مجموع معنى الفعل واحد معانية اعني النسبة لا يستقل شيئا
بالمفهومية ولما لحدث المعبر فيه هو وان كان مستقلا لانه اعتبر في مفهومه

من حيث

من حيث منسب الى الفاعل فلهذا وجب ان يكون الفعل باعتبار الحدث الماحوذ
في مفهومه مستقلا اذ بما افعل الفاعل باعتبار جز معناه محكوما به واما باعتبار
مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه وبه اصلا وانما امتاز عن الحرف باعتبار احتمال
معناه على ما يستدل الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معنى خارجي معني بصلاح
يكون مستقلا او مستندا اليه **فان قلت** فما نقول في الزمان **قلت** الزمان
اعتبر في معنى الفعل على انه قد حدث والحدث الثابت في الزمان المحض
اعتبر من حيث انه منسب الى الغير فهو ايضا لا يصح ان يكون مستقلا او مستندا
اليه هذه خلاصة ما حققه المحققون وهو حقيق بان يخصه بالواجب ذلك
فيه فراهبه واذا تحققت هذا ظهر لك ان مفهوم الفعل ليس بجلي في هذه المقام
اقام الركن نظر قد برر ولما اندفع النقص بالمشتق على حد الفعل بذلك التفسير
فيه فقال **الحكم من عرفت من الفرق بين الفعل والمشتق** ولما ان السبب
في المشتق معتبرة من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث **انما**
ظرو على حد الفعل فانه اي الفعل **يدل على حدث ونسبة الى الزمان** فظهر
تكون النسبة الدالة للاحطة الطرفين بخلاف القصة كما تحققت **وزمان** اي
زمان النسبة وهذا ذكر بلا استطراد انما ما لبيان مدلول الفعل والمفهومية يعلم
بالتفسير ولما ظهر من خلاف التفسير التفرقة بين اسم الجسر وعلمه ولما انشبه
على لفظ اشار اليه بقوله **السادس من منه** اي من التفسير يعلم **الفرق بين اسم الجسر**
وعلم الجسر كاسامية ومنع لعين يجوز **واسم** ومنع **لغيره** **معين** وان كان
لم يلحق العين في ذاته لكن تعينه غير ملاحظ ولما اشار اليه باللفظ **خلاف**
اسامية فان تعينه ملحوظ اشار اليه بذلك اللفظ معناه هو مناط الفرق بين الموصوف
والنكرة وما احسن ما قيل من ان المعرفة فيها ملاحظة التعيين وفي النكرة
معها حبة التعيين وبالحاصل ان كل شي ومنع له لفظ فله تعين في حد ذاته
فان وضع له اللفظ ليكون اشارة الى ذلك المتعين مع تعينه هو المعروف
ولما هو النكرة ثم اشارة قد تكون بنفس اللفظ بلا استعانة بالارادة كما في الحرف
باللام مثل الرجل من رجل فان اشارة الى تلك الماهية المعروفة لكنها الى الطب

معين

ويعلم

ان

والله اشارة بقوله ثم جاء التبعين وهو معنى فيه **للام** وظهور الفرق ايضا بين
اسامة ولفظ المسمى المعروف باللام فان الاشارة الى التبعين في اسامة بنفس اللفظ
وفي لامه باستعانة اللام هذا المحصل ما ذكره ولكن بقي اسكالا لان ظاهر
التقسيم ياتي عن ان يكون علم الجنس واخلال ان القسم الاول الذي هو مدلوله
كل القسم الى اسم الجنس او المصدر والمستق منه والفعل وعلم الجنس ليس بداخل فيه
لان مدلوله مستحق واسامة مدلوله كاي وخرى في ذلك المسمى كالمسمى في الفاعل
عن صورة الحال فاقول ان المفهوم والمذكورات والمعنى القاطن عليه لها مفاهيم
مقدرة في افراد كثير كمفهوم زيد ومفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ثم ان مفهوم
زيد شخص من اشخاصه للمفهوم كذلك مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ويزيد
ان مفهوم الانسان كل وكيف يكون شخصيا لان الكلمة عارضة له وهو
ما عتبار هذا العارض ليس من افراد المفهوم وشخص من اشخاصه المبركان مفهوم
الانسان لولم يكن شخص من اشخاص المفهوم لكان نوعا اصنافا منه كالتباعد انتهى الى
الاشخاص فلا بد ان يكون تحت اشخاص من المفهوم بعيد المفهوم عليه بواسطة
الانسان والامر ليس كذلك بل يقال مفهوم زيد وعمر وعبد ذلك تحت مائة بقوله
مفهوم زيد لا يصدق على مطابق المفهوم كما ان الانسان الصاد داخل تحت
مفهوم زيد والانسان سواي ان كلا منهما شخص من اشخاص المفهوم والتحقق
ان المفهومة من الحقوق الثانية تعرض لذوات المفهومات التي الازهر
وحيد في هروصه مفهوم زيد ومفهوم الانسان والحيوان على السواء وهذه
الثلاثة باعتبار عرض المفهومة اشخاص المفهوم وان كان البعض في حد ذاته كل
وكذا في سائر المعقولات الثانية مثل النوعية والجنسية والفضلية وغير ذلك
فان الكلمات الطبيعية اشخاص بالنسبة الى تلك المعقولات الثانية مثلا
الانسان شخص من اشخاص مفهوم النوع وكذلك الحيوان من الجنس ولذلك سمعهم
بطلون الوحدة والتعدد على المعاني الكلمة مثلا يقولون معنى الانسان
واحد ومعنى العاين متعدد فان المراد بالواحد ههنا ليس المراد بالاشخص
وعلى هذا التباين كما ان الحقيقة ماقدرته لك فلا بد ان تعرف ان المراد بالاشخص

في التبعين

في التقسيم اعم من ان يكون جزيا حقيقة او اول الكلي اذا اخذ من حيث انه معين
ووضع اللفظ بازايد يكون على الجنس واذا اخذ من غير ذلك الحقة يكون اسما للجنس ويكون
حاصل التقسيم ان المدلول اما ان يكون التبعين فيه ملحوظا او الاول الكلي والثاني
المستحق والمستحق اما ان يكون الوضع فيه طليا او جزيا فان كان الوضع جزيا فهو
العلم وهو ينقسم الى قسمين بل انه اما ان يكون جزيا حقيقة او الثاني من الاشخص بل الاول
علم الجنس ولما كان العلم معنى الموصول لا يعين المبدأ كوصلة كان مظنة ان ينقسم الى
لان الحرف يعين المبدأ كالتعلق بنسبة على فرق لطيف فيقول **التسام الموصول**
عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير ويحصله بما هو معنى فيه اي تعلقه
بذلك للغير الذي الحرف معنى فيه **والموصول مهم في نفسه يعين بمعنى فيه**
اي المفهوم الصلة التي هو معنى في الموصول والحاصل ان الحرف قد يعين بشي يكون
الحرف صفة له ومعنى فيه فالموصول يعين بشي يكون تلك الشي صفة للموصول
ومعنى فيه وهذا يقتضي ان يكون للموصول متوقفا بالملاحظة ومفهوم الصلة
بالشيء فيكون الموصول هو الصورة والصلة هي المرأة والحرف على عكس هذا ولما
كان الفعل والحرف يشتركان في عدم الاجابة عنهما اشار الى العلة فقال
التي من الفعل والحرف مشتركان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه
ناتجا للغير واللة لملاحظته ومراة له اما الحرف فتمام معناه كذلك كما ان الفعل
قد يمتثل فلا بد من شتمل على نسبة الى الة لملاحظته موضوعا لا يحصل
تلك النسبة للملاحظة ذلك للموضوع فقد اطنبنا الكلام فيه فلا يحتاج الى
للمعادة ومن هذه الجهة **لا يشبه له الغير فاستمع الخبر** لان الاجابة عن
الشيء لا يشبه له الا اذا كان الشيء مستقلا بالملاحظة كما عرفت ولما كان الفعل
ذلك لا يشتركان بالحرف يمتاز عن الاجابة عنه على العلة فقال **التسام الموصول**
مفهوم كلي وقد تحقق في ذوات متعددة فجاز نسبة الى خاص
منها في خبره وقد ظهر لك في كلمة مفهوم العلة يشتمل على كلي اعتبره
نسبة ما في زمان معين الى موضوع مما نسبة تامة فهذا المعنى المركب من حيث
وتلك النسبة كما لا يصلح ان يخبر عنه بل يصلح ان يخبر به لكن لما كان هذا الحديث اعبر فيه من حيث

باعتبار

معنى اللفظين اللذين استعمال احدهما مكان الآخر **الوضع** اي وضع كل واحد
 لمعنى واحد والاستعمال على الوجه المذكور فعنى الاسد والعصفور واحد بخلاف العلم
 والوصول الذي استعمال احدهما مكان الآخر وكذا الحال في غيرهما من اللفاظ المستعملة
 بعضها مكان بعض ويحتمل ان يكون المراد لا يربك ذلك التعاوض في الله لا استعمال
 احد اللفظين موضع الآخر كان ذلك اللفظ متصرفا بخصوصيات يتصف بها
 الآخر ومدار ذلك على ان يكون احد اللفظين موضوعا لما وضع له اللفظ الآخر
 لا على ذلك الاستعمال وحسبنا الله ونعم الوكيل

بلغ مقابلة حسن الطائفة على الاصل
 المكتوب منه وسبيل الله الحق العاقبة
 صاحب العاشرة من كتاب المحرم مشقة



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısım	H. Hüsnî
Yeni kayıt no	
Eski kayıt no	1481